الفصـــل الثالث

المسائل المتعلقة بالعوامل، ويشتمل على:

١. عامـــل الرفع في الفعل المضارع.

٢. القـــول في ناصب المفعول معـــه.

٣. ناصب المضارع بعد (حتـــى).

٤. الخلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين خبـــراً ، والضمير المستكن في المحذوف .

٥. الخلاف في عمل (كـــي) النصب والجر.

٦. العامل في الاسم المجرور بعد (الواو) المضمر بعدها (رُبَّ).

obeikandl.com

١- عامل الرفع في الفعل المضارع .

الفعل المضارع يعرب ما لم تباشره نون التوكيد أو نون الإناث ، وإعرابه لشبهه الاسم في الإبهام والتخصيص ، وقبول لام الابتداء ، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف ، وتعيين الحروف الأصول والزوائد.

- وإعراب المضارع : رفع ، ونصب ، وجزم ، فالنصب ، إذا تقدمه ناصب ، نحو : لن يقوم ، وكذلك الجزم إذا تقدمه جازم ، نحو : لم يقم عمرو ، وأما الرفع فقد أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم ، وسلم من نوني التوكيد والإناث ، كان مرفوعاً ، نحو : (يقوم زيد) [١] ، لكنهم اختلفوا في رافعه على أقوال :

يقول الشيخ جمال الدين ابن إياز - رحمه الله - في ذلك :" تقول : زيد يضرب ، وعمرو يخرج ، فعلامة الرفع فيهما ضمه الباء والجيم ، وارتفاعه بوقوعه موقع الاسم ، ألا ترى أن يضرب ويخرج وقع موقع ضارب وخارج : فرافعه إذن معنوي ؛ إذ ليس الوقوع مما يلفظ به بل يعرف بالقلب" [٢] .

من خلال هذا النص يتضح أَنَّ الشيخ ابن إياز يختار المذهب القائل بأن عامل الرفع في المضارع هو وقوعه موقع الاسم ، وهوعامل معنوي ، وذكره وحده دون غيره من المذاهب.

** **الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحويون في عامل الرفع في الفعل المضارع على أقوال :

الأول : وقوعه موقع الاسم ، قال سيبويه : "واعلم أنها إذا كان في موضع اسم مبتدأ ، أو موضع اسم بنى على مبتدأ ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مبني على مبتدأ ، أو في موضع اسم مجرور ، أو منصوب فإنها مرتفعة ، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهي سبب دخول الرفع فيها .... وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ " [٣].

---

(١) المقتصب للمبرد ١/٢ ، والأصول في النحو لابن السراج ١٤٦/٢ ، واللمع لابن جني ١٨٣، وشرح الجمل لابن خروف ٢٧٣/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٢٨/٣ ، وشرح الأشموني ٥٩/١ .

(٢) المحصول في شرح الفصول ١٦٧/١ .

(٣) الكتاب ٣/ ٩ ، ١٠ .

فهذا النص صريح في أن عامل الرفع في المضارع إنما هو وقوعه موقع الاسم وذلك بأن كان في موضع المبتدأ ، نحو : يقول زيد ذاك ، أو في موضع خبره ، نحو: يقوم الحق ، أو في موضع اسم منصوب ، نحو :

مررت برجل يقول الحق ، أو في موضع اسم منصوب ، نحو : ظنت زيداً يقول .

وقد ذهب المبرد مذهب أستاذه قائلاً :" اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء مرفوعة كانت الأسماء ، أو منصوبة ،أومخفوضة فوقوعها مواقع الأسماء هو الذي يرفعها ، ولا تنتصب إذا كانت الأسماء في موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال وإن كانت الأسماء في موضع خفض"(١).

- وكذلك فعل ابن السراج فذكر أن الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء سواء كانت تلك الأسماء مرفوعة أم مخفوضة ، أم منصوبة (٢).

وقد تابع البصريين في ذلك جماعة من النحاة ، منهم : الفارسي(٣) ، وابن جني(٤) ، والجرجاني (٥)، والزمخشرى(٦) ، وابن الخشاب(٧) ، وأبو البركات الأنبارى(٨) ، وابن يعيش (٩)، وابن عصفور(١٠) ، والرضي(١١) ، وابن أبى الربيع (١٢):

حجتهم على ذلك :

احتج البصريون على ذلك بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قيامة مقام الاسم عامل معنوي ؛ فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه .

---

(١) المقتضب ٢/٥.

(٢) الأصول في النحو ٢/١٤٦ .

(٣) المقتصد فى شرح الإيضاح ١/١٢٠.

(٤) اللمع لابن جنى ص٢١٥، ٢١٦ .

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ١/١٢١.

(٦) المفصل في علم العربية ص ٢٤٥.

(٧) المرتجل لابن الخشاب ص ٣٩.

(٨) أسرار العربية ص ٣٦.

(٩) شرح المفصل ٧/١١-١٢.

(١٠) المقرب ٣٣٧.

(١١) شرح الكافية ٤/٢٤.

(١٢) البسيط في شرح الجمل ١/٢٢٩ ، ٢٣٠.

الثاني : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى أحواله ، فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يعطي أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم "[1].

وقد يرد على مذهبهم هذا اعتراض ذكره ابن إياز بقوله : فإن قيل : فالماضي يقع موقع الاسم ولا يرتفع ، كقولك : زيد ضرب ، والتقدير : زيد ضارب فلو كان الوقوع عاملاً لوجب رفعه!

وأجاب بقوله : هذه مغالطة ، وذلك لأن الوقوع إنما أثر وعمل الرفع بعد استحقاق المضارع الإعراب بالمشابهة والماضي لم يحصل له شبه يترتب عليه استحقاق الإعراب فكذا لم يؤثر فيه الوقوع[2] .

يقول الأنبارى في ذلك : عدم الرفع في الفعل الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع[3].

الثاني: أن عامل الرفع فيه هو تجرده من عوامل النصب وعوامل الجزم وهو قول الفراء وجمهور الكوفيين [4].

وقد نسبه إليه ابن إياز بقوله : وقال الفراء : ارتفع بتجرده من النواصب والجوازم[5] وكذلك فعل أبو البركات الأنبارى [6]، وابن يعيش [7]، والرضي [8]، والسيوطي [9] .

– وما نسب إلي الفراء صحيح حيث يقول في معاني القرآن أثناء تناوله لقوله تعالى : (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ....) [10] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٧٤) ٨٤/٢.

(٢) المحصول في شرح الفصول ١٦٧/١.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٧٤) ٨٤/٢.

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٤.

(٥) المحصول في شرح الفصول ص١٦٧/١ .

(٦) أسرار العربية ص ٣٦.

(٧) شرح المفصل ١٢/٧.

(٨) شرح الكافية ٢٤/٤.

(٩) همع الهوامع ٥٢٦/١.

(١٠) الآية (٨٣) سورة البقرة .

رفعت تعبدون ؛ لأن دخول (أن) يصلح فيهما ؛ فلما حذف الناصب ، رفعت ، كما قال الله : (قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ)[1].

وكما قال : (وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ) [2] ، فلما لم تأت بالناصب رفعت [3]، وقد وافق الكوفيين جماعة من النحاة منهم : ابن خروف [4]، وابن مالك [5] ، وابن الناظم [6] ، وابن هشام[7] ، والشيخ خالد[8] ، والسيوطي [9]، والأشموني[10].

حجتهم على ذلك:

احتج الكوفيين على ذلك بقولهم : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب نحو: (أن) و (لن) و(إذن) (كي) وما أشبه ذلك ، والجوازم ، نحو : (لم) و(لما) ولام الأمر ، و(لا) في النهي ، و (إن) في الشرط وما أشبه ذلك.

فإن دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب ، نحو : أريد أن تقوم ، ولن يقوم .. وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم ، نحو : لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ولينطلق بكر... ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعاً ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرفع[11].

- وقد اعترض الكوفيون على مذهب البصريين بأمور :

أولاً : ما ذهب إليه سيبويه ، وجمهور البصريين من أن المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم ، أجاب عنه الكوفيون بأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن

---

(١) الآية (٦٤) سورة الزمر.

(٢) من الآية (٦) سورة المدثر .

(٣) معاني القرآن للفراء ٥٣/١.

(٤) شرح الجمل لابن خروف ٢٧٣/١.

(٥) شرح التسهيل ٦/٤.

(٦) شرح الألفية لابن الناظم ٦٦٤.

(٧) شرح قطر الندى لابن هشام ٧٨.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح٢٨٤/٤، ٢٨٥.

(٩) همع الهوامع ٥٢٦/١.

(١٠) شرح الأشموني ٢٧٧/٣.

(١١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٤) ، ٨٣/٢.

ينصب إذا كان الاسم منصوبا نحو: كان زيد يقوم ؛ لأنه في موضع (قائماً) ، كما أن الاسم يكون مخفوضاً والخفض لا يكون للأفعال .

فلو كان معرباً بوقوعه موقع الاسم ، لاستحق إعراب الاسم رفعاً ونصباً وجراً ، ولكن ذلك لم يكن ، فثبت بذلك أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين في النصب والجر[1].

- كما اعترض الكوفيون ومن تبعهم على مذهب البصريين من جهات أخر منها :

- أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم ، كما في الصلة نحو : الذي يضرب ، وفي مثل : يدخل الزيدان ، وفي مثل : سيقوم ، وسوف يقوم ، وبعد أدوات التخصيص نحو: هلا يقوم زيد ، وفي خبر كان زيد يقوم[2] .

ومنها ما ذكره ابن مالك وابنه من أنه لا يخلو أن يكون المراد بموقع الاسم : الموضع الذي هو للاسم بالأصالة ، أو الذي هو له في الاستعمال ، أو الذي هو له في أحدهما ، وعلى كل حال فالقول برفع المضارع لوقوعه موقع الاسم باطل ؛ لأنه إن كان المراد الأول ، فهو باطل برفع المضارع بعد (لو) ، وحروف التحضيض ؛ لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة ، وإن كان الثاني فهو باطل أيضاً بالرفع بعد (كاد) ونحوها ، لأنه موضع ليس للاسم في الاستعمال ، وإن كان الثالث فباطل أيضاً ، لعدم رفع المضارع بعد (إن) الشرطية ، لأنه موضع صالح للاسم بالجملة ، كما في قوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ...)[3]، فإن كان الرافع وقوعه موقع الاسم مطلقاً لكان مرفوعاً بعد (إن) الشرطية ، فلما لم يرتفع علم بأنه لا يرتفع بوقوعه موقع الاسم وتعين رفعه ، لخلوه من الناصب والجازم [4].

رد البصريين على ما اعترض به الكوفيون .

فند البصريون هذه الاعتراضات ، وردوها على الكوفيين ، كالتالي :

أولاً : ردَّ أبو البركات الأنباري اعتراضهم أنه لو كان مرفوعاً لقيامة مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوباً ؛ وبأنه لم يكن منصوباً ، أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب

---

(١) السابق ٨٤/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري المسألة (٧٤) ٨٤/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك٦/٤ ، وشرح الأشموني٤٠٦/٤.

(٣) من الآية (٦) سورة التوبة .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٤ – ٦٦٥ .

أو مجرور ؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ، وهذا فعل فلا يكون عامل الاسم عاملاً فيه[١] .

ثانياً : أجاب أتباع البصريين عن اعتراض الكوفيين بنحو : (الذي يضرب) ، وبنحو : (يدخل الزيدان) ؛ بأن المضارع فيهما واقع موقع الاسم ، لأنه يقال : (الذي ضارب هو) على أن ضارباً خبر مقدم ، والضمير مبتدأ مؤخر ، وكذا (داخلان الزيدان) على أن داخلين : خبر مقدم ، والزيدان مبتدأ مؤخر ، وإن كان الإعراب الذي مع تقديره اسما غير الإعراب الذي مع تقديره فعلاً [٢].

ثانيا : اعتراض الكوفيين بنحو : سيقوم ، وسوف يقوم ، أجاب عنه ابن عصفور ، وتبعه الرضي ، بأن الواقع موقع الاسم هو (سيقوم)مع السين لا يقوم وحده ، فالسين صار كأحد أجزاء الكلمة ، وجعل (سوف) في حكم (السين) ؛ لكونه بمعناه [٣].

كما أجاب عنه الشيخ خالد بأن الرفع استقر قبل دخول حرف التنفيس ، فلم يغيره الحرف ، إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر[٤] .

ثالثا : اعتراض الكوفيين بعدم وقوع الاسم بعد أدوات التحضيض ، أجاب عنه ابن عصفور بأن " الاسم يليها في اللفظ في فصيح الكلام ، فيقال : هلا زيد قام ، فروعي فيها ذلك القدر " [٥].

وأجاب عنه الشيخ خالد بأن الرفع استقر قبل حرف التحضيض ، وما كان أثراً للعامل لا يغيره إلا عامل آخر [٦].

رابعا : ما ذكره الكوفيون من عدم وقوع الاسم خبراً لـ (كاد) فأجاب عنه البصريون بأن الأصل في خبر(كاد) أن يكون اسما ، وإنما عدل عن هذا الأصل فأقيم الفعل مقامه ليدل على قرب زمن وقوعه والالتباس به ، فإذا قلت كدت أفعل ، فكأنك قلت: مقارباً

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٤) ٢/٨٥ بتصرف .

(٢) شرح الكافية للرضي ٤/٢٦ .

(٣)شرح الكافية للرضي ٤/٢٤ ،المقرب لابن عصفورص٣٣٧ ، وشرح الكافية للرضي٤/٢٤.

(٤) التصريح بمضمون التوضيح٤/٢٨٤، ٢٨٥.

(٥) المقرب ص٣٣٧.

(٦)التصريح بمضمون التوضيح٤/٢٨٤، ٢٨٥.

لفعله آخذا في أسباب الوقوع فيه ، ويدل على ذلك رجوعهم إليه في الضرورة ، كما في قول تأبط شراً :

١١٨- فَأُبْتُ إِلي فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِباً * وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِي تَصْفِرُ** (١).

حيث جاء خبر (كاد) مفرداً منصوباً ، و الأصل في أفعال المقاربة أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع ؛ لأنها موضوعة للتقريب من الحال ، واسم الفاعل ليست دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضي ، فعدل عنه إلي (يفعل)، لأنه أدل على مقتضاها ، ورفعوه مراعاة للأصل ، ويؤكد ذلك أيضا : أنك تحكم على موضع هذه الأفعال بالإعراب ، فتقول : هي في محل نصب ، والمراد : أنها واقعة موقع مفرد حقه أن يكون منصوباً " (٢).

خامسا : ما قاله ابن مالك من أنه ينتقض بالجزم بعد إن الشرطية فإنه موضع للاسم في الاستعمال..." (٣).

ويوضح ابن الناظم ذلك بقوله : فلو كان الرافع للمضارع وقوعه موقع الاسم مطلقا لما كان بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعاً ...." (٤).

وأجاب البصريون على ذلك بأن الواقع بعد (إن) الشرطية في الآية الكريمة هو فعل ماضي وليس مضارعاً ، ويضاف إلي ذلك أنه لو سلم أن الواقع بعد (إن) الشرطية مضارع فليس واقعا موقع الاسم ، لأن الشرط يقتضي الفعل لا الاسم ، و(أحد) في الآية فاعل مرفوع بفعل مضمر فسره المذكور ولابد من تقدير الفعل ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين استجارك " (٥).

---

(١) البيت من الطويل وهو فى الديوان ص٩١ تحقيق/على ذو الفقا رشاكر ، دار الغرب الإسلامى ط الأولى١٩٨٤هـ ، والإنصاف فىمسائل الخلاف٢/٨٥ و شرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٦٧٦، والخزانة٨/٣٤٧، ٢٧٥ ، أبت:عدت، فهم: اسم قبيلة الشاعر، تصفر:تتأسف. الشاهد قوله : وماكدت آئباً ، حيث جاء خبر (كاد) وهو(آئباً) اسماً مفرداً ، وهذا نادر.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٤) ٢/٨٥ – ٨٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣/٧ ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ٦١/١ ، وشرح الكافية للرضي ٢٦/٤ – ٢٧ .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٦/٤ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٦٥ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٤) ٢/٨٤ – ٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/١.

الثالث : أن عامل الرفع في الفعل المضارع هو تجرده من العوامل اللفظية مطلقا وهو قول جماعة من البصريين ، نسب ذلك إليهم ابن يعيش [١]، وأبو حيان – فيما حكاه عنه السيوطى – [٢].

إلا أن ابن يعيش قد ضعف هذا الرأي بقوله أن : التعرى عدم العامل ، والعامل ينبغي أن يكون له اختصاص بالمعمول والعدم نسبته إلى الأشياء كلها نسبة واحدة لا اختصاص له بشيء دون شئ ، فلا يصح أن يكون عاملاً " [٣].

الرابع: أن عامل الرفع في المضارع : ما في أوله من الزوائد الأربع ، وهو ما ذهب إليه الكسائي [٤]، وعلل لذلك بقوله : أنه كان مبنياً ، وبها صار مرفوعاً فأضيف العمل إليها ضرورة ، إذْ لا حادث سواها ، وإنما بطل عملها ، إذا دخل عليها عامل آخر ، لأنه أقوى منها ، كما أن (إن) الشرطية يبطل عملها بـ (لم) [٥]، وإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي كما هو مذهب البصريين ، والفراء [٦].

ويرد على هذا المذهب بأمور :

الأول : أن حرف المضارعة إذا دخل الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ؛ لأنه يكون عاملاً في نفسه [٧].

الثاني : أنه لو كان الرفع بحروف المضارعة لكان ينبغي ألا ينتصب بدخول النواصب ولا ينجزم بدخول الجوازم ، بل يبقى مرفوعاً بعدها ، لوجود الزوائد أبداً في أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب ، وانجزم بدخول الجوازم دل على فساد ما ذهب إليه[٨].

الثالث : أن الناصب ، يدخل عليه فينصبه ، والجازم يجزمه ، وحروف المضارعة موجودة فيه ، فلو كانت هي العاملة للرفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر ؛ كما لم يدخل ناصب على جازم ؛ ولا جازم على ناصب[٩] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧.

(٢) همع الهوامع ٥٢٦/١ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧.

(٤) نسب إليه في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨/٤ ،و همع الهوامع ٥٢٦/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ ، وشرح الكافية للرضي ٢٨/٤.

(٦) شرح الكافية للرضي ٢٨/٤ .

(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٧٤) ٨٥/٢ ، وأسرار العربية ص ٣٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٧٤) ٨٥/٢ .

(٩) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ .

الخامس : أن رافعه هو مضارعته للاسم ، وحكى هذا الرأي عن ثعلب [١]، والزجاج[٢] .

وقد أجاب الجرجاني على ما ذهب إليه ثعلب بأنه : لم يتحقق الفرق بين موجب الإعراب ، وعامل الرفع ، وهذا يعني : أن المضارعة اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع [٣].

يقول ابن يعيش : وقد توهم أبو العباس ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم ، ولم يعرف حقيقة مذهبه ، وتبعه على ذلك جماعة من أصحابه ، والصحيح من مذهبه أن إعرابه بالمضارعة ، ورفعه بوقوعه موقع الاسم على ما ذكرنا [٤].

السادس : أنه ارتفع بالإهمال ، وحكي ذلك عن الأعلم .

وهذا الرأي يؤول إلي ما ذهب إليه الفراء من التجرد من الناصب والجازم [٥].

السابع : أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب [٦].

وهذا الرأي يؤول إلى ما ذكره ثعلب من أن رفعه بمضارعته الاسم ، وهو مردود – أيضاً – بما رد به مذهبه ؛ وهو أنه قد خلط بين علة إعراب المضارع وعامل رفعه .

الثامن: أن رافع المضارع هما : السين وسوف[٧].

نقل ذلك بن جني، وأجاب عنه بنحو قوله تعالى: (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ)[٨] حيث دخلت اللام على سوف، وليس هناك عامل في الفعل تدخل عليه اللام[٩].

من خلال ما تقدم يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في عامل الرفع في الفعل المضارع إلى ثمانية أقوال: فالبصريون ذهبوا إلى أن رافعه هو وقوعه موقع الاسم ، والكوفيون يرون أن تجرده من عوامل النصب والجزم هو عامل الرفع فيه ، وبعض البصريين يرون أن

---

(١) نسب إليه في شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ ، وهمع الهوامع ٥٢٦/١ .

(٢) نسب إليه في التصريح بمضمون التوضيح٢٨٤/٤ .

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١٢٢/١ .

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ١٢/٧ .

(٥) همع الهوامع ٥٢٧/١ .

(٦) همع الهوامع ٥٢٧/١ .

(٧) الخصائص ١٧٧/١ .

(٨) من الآية رقم (٥) سورة الضحى .

(٩) الخصائص ١٧٧/١ .

رافعه هو تجرده من العوامل اللفظية مطلقاً، والكسائي يرى أن ما في أوله من الزوائد الأربع هو عامل الرفع فيه، وثعلب يرى هو والزجاج أن رافعه هو مضارعته للاسم، وحكى عن الأعلم أنه ارتفع بالإهمال ، إلى غير ذلك من الآراء.

وأرى أنَّ رأي البصريين والكوفيين هما أقوى الآراء ، وأنهما بمنزلة واحدة من القوة .

- وإن كنت أميل إلى مذهب البصريين، وأوافق الشيخ ابن إياز– رحمه الله – في ذهابه مذهبهم وذلك لأمور منها.

١–قوة مذهبهم وسلامته مما اعترض به على غيره مثل:

أولاً: ما اعترض به أبو البركات الأنباري، وابن يعيش على مذهب الكوفيين بأنه يؤدي إلى أن يكون النصب، والجزم قبل الرفع مع قيام الإجماع على أن أول أحوال الإعراب الرفع .

ثانياً: ما وجهه العكبري، وابن يعيش إلى مذهب الكوفيين من أنَّه تعليل بالعدم المحض.

٢– اختيار كثير من النحاة لمذهب البصريين كالفارسي، وابن جنى ، والجرجاني، والزمخشري ، وابن الخشاب ، وأبو البركات الأنباري ، وابن يعيش، وابن عصفور ، والرضي ، وابن أبي الربيع .

٢- القول في ناصب المفعول معه.

يطلق المفعول معه في اللغة علي أنواع :

الأول و الثاني : علي المجرور بـ (مع) أو(الباء) التي للمصاحبة نحو : جلست مع زيد ، وبعت هذا بذاك .

الثالث : علي المعطوف المراد به المصاحبة نحو : مزجت عسلاً وماء .

الرابع : علي المنصوب بعد (الواو) نحو : ما صنعت وأباك ، وهذا النوع هو الذي اقتصر عليه النحاة في عرفهم[١] ، إذن فالمفعول معه هو الاسم التالى واو المصاحبة ، وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام ، وأجاز الصيمري أن ينتصب عن تمام الاسم فأجاز : كل رجل وضيعته[٢] .

يقول الشيخ جمال الدين ابن اياز : "... المفعول منصوب ، ولابد له من ناصب ولا يخلو من أن يكون الفعل ، أو الواو ، أو مجموعها ، والأول لا يجوز ، لأنه قد يكون غير متعد ، ولئن كان متعدياً لكن يكون بعد واحده مفعوله ، والثاني لا يجوز لأن أصل الواوالعطف ، ولهذا قال ابن جني لا يجوز انتظرتك وطلوع الشمس بالنصب ؛ لأنك لو رُمت العطف لتعدد العطف إذْ الشمس لا يصح منها الانتظار ، وقال بعض المتأخرين لا يجوز تكلم زيد والحجر؛ لأن العطف ممتنع لامتناع الكلام من الحجر ، ولما بطل القسمان تعين الثالث .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلي أن الناصب له فعل مقدر ، فالأصل في قولك : قمت وزيداً قمت وصاحبت زيداً ، وهو ضعيف لوجهين :

الأول : ادعاؤه الحذف عند الاستغناء عنه.

والثاني : أن هذا الفعل المقدر لم يظهر في شئ من كلامهم .

وعند الأخفش انتصابه انتصاب الظرف ، وعند الكوفيين ينتصب علي الخلاف" أ.هـ[٣]

ـ **من خلال هذا النص يتبين أنَّ** ابن إياز – رحمه الله – قد اختار رأي سيبويه والمحققين من البصريين في أن ناصب المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذلك عن طريق تعيين هذا الرأي وإبطال وتضعيف ما سواه .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٤٧.

(٢) ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٣.

(٣) المحصول في شرح الفصول١/ ٤١٠ : ٤١٢.

** الدراسة والمناقشة :

اختلف النحويون في ناصب المفعول معه على مذاهب:

أولاً: مذهب البصريين:

ذهب سيبويه والمحققون من البصريين إلي أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو [١].

حجتهم : أن الأصل في نحو : استوى الماء والخشبة :(مع الخشبة)إلا أنهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعاً في كلامهم ولأنها أخصر لفظاً ، فقوى الفعل بالواو فتعدى إلي الاسم فنصبه ، كما قوى بالهمزة في نحو : أخرجت زيداً ، وكما عُدي بالتضعيف في نحو : خرجت المتاع ، ونظير هذا نصب الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) نحو : قام القوم إلا زيداً ، فكذلك هاهنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو [٢].

يقول سيبويه بعد تمثيله بنحو : ما صنعت وأباك،ولو تركت الناقة وفصليها لرضعها: "إنما أردت ما صنعت مع أبيك ، ولو تركت الناقة مع فصليها ، فالفصيل مفعول معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغير المعنى ، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها[٣] . فهذا نصه وبمثل هذا قال الفارسي[٤].

وإليه ذهب الجرجاني فقال : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيداً فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو، وذلك أنك لما قلت : ما صنعت لم يمكنك أن تعديه إلي زيد وتوقعه عليه ؛ إذ لا تقول : أي شئ صنعت زيداً ... وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو [٥].

ثانياً : مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلي أن المفعول معه منصوب علي الخلاف [٦]، فعامله معنوي وهو مخالفة الواو لما قبلها [٧].

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف مسألة (٣٠) ٢٢٨/١ ، وأسرار العربية ١٧٠ ، واللباب للعكبري ٢٧٩/١.

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب ٢٧٩/١.

(٤) الإيضاح العضدي ص١٩٣ ، ١٩٥ ، تحقيق د/حسن شاذلى فرهود ، دار التأليف القاهرة ، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩ .

(٥) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١،٦٥٩.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٣٠) ٢٢٨/١ ، وأسرار العربية ١٧٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢.

(٧) شرح الكافية للرضى ٣٨/٢ ، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٥٢٩/٢.

حجتهم أنك إذا قلت : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في نحو: جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثاني الأول فانتصب علي الخلاف [١].

ومعني كلامهم أن الاسم الثاني غير مشارك للأول في الفعل المذكور فلم يرفع لذلك ، بل نصب كما ينصب المفعول للخلاف[٢] .

قالوا : ويدل علي أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل فيه أن نحو : استوى ، وجاء فعل لازم واللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء فدل علي صحة ما ذهبنا إليه [٣].

قال أبو حيان :" وهذا القول لبعض الكوفيين ، وأكثرهم والأخفش علي أن الواو مهيئة لما بعدها أن ينتصب انتصاب الظرف [٤].

رد أقوال الكوفيين :

وقد رد البصريون قول الكوفيين ، فقولهم : أنه منصوب علي الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل فخالف الثاني الأول فانتصب علي الخلاف باطل بوجوه :

الأول : العطف الذي يخالف بين المعنيين نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، فما بعد(لكن) مخالف لما قبلها وليس بمنصوب ، ولو كان كما زعمتم لوجب أن يكون ما بعدها منصوباً لمخالفته الأول ، فإذا كان الخلاف ليس موجباً للنصب مع(لكن) وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لما قبله ، فلأن لا يكون موجباً مع الواو من طريق الأولي[٥].

الثاني : لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني ؛ لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني ، فليس نصب الثاني للمخالفة أولي من نصب الأول [٦].

---

(١) الإنصاف للأنباري مسألة(٣٠) ٢٢٨/١ ، وأسرار العربية ١٧٠-١٧١.

(٢) اللباب للعكبري ٢٨٠/١.

(٣) الإنصاف للأنباري مسألة(٣٠) ٢٢٨/١.

(٤) الارتشاف لأبى حيان ١٤٨٤/٣.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة(٣٠) ٢٢٩/١.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢.

الثالث : الخلاف معنى والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها[1] وإنما ثبت بها الرفع كالابتداء والتجرد [2].

فالأولى إحالة العمل علي العامل الفظ ما لم يضطر إلي المعنوي[3] .

وأما قولهم : "إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه فجوابه أنه قد تعدي بالواو فخرج عن كونه لازما" [4].

ثالثاً: مذهب الأخفش :

قال الأخفش : الواو في قولك : قمت وزيداً واقعة موقع(مع).

كأنك قلت : قمت مع زيد ، فلما حذفت (مع) وقد كانت منصوبة علي الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب (زيد) بعدها علي حد انتصاب (مع) الواقعة الواو موقعها [5]؛ لأن الواو حرف فلا تحتمل النصب فأعطي لما بعدها عارية ، كما أعطي ما بعد (إلا) ــ إذا كانت بمعني (غير) ــ إعراب نفس (غير) [6] نحو قوله ــ تعالي ــ:(لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا) [7] ، والأصل : غير الله [8].

وقد رُدَّ هذا القول بوجوه :

الأول : أنه ضعيف وذلك لأن (مع) ظرف ، والأسماء المنصوبة علي أنها مفعول معه ليست ظروفاً ، فلا تنتصب انتصاب الظروف لبعد ما بينها وبين الظروف [9] .

الثاني : لو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعني (مع) مطرداً نحو : كل رجل وضيعته[10] .

الثالث : أنها دعوى لا دليل عليها [11].

---

(١) الجنى الداني للمرادي ص ١٥٥.

(٢) حاشية الصبان ٢/٢٠٠.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢/٣٨١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٣٠) ١/٢٣٠.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٤٩.

(٦) شرح الكافية الرضي ٢/٣٨.

(٧) الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

(٨) همع الهوامع للسيوطي ٢/١٧٨.

(٩) الإنصاف للأنباري مسألة(٣٠) ١/٢٢٩ ، واللباب للعكبري ١/٢٨٠.

(١٠) شرح الكافية للرضي ٢/٣٨.

(١١) ائتلاف النصرة للزبيدى ص٣٦ .

رابعا : مذهب الزجاج:

ذهب أبو إسحاق الزجاج إلي أنه منصوب بعامل مقدر بعد الواو [١]، فإذا قلت ما صنعت وأباك ، فالتقدير : ولابست أباك ، وإنما قدر فعل الملابسة لأنها أعم الأفعال ؛ إذْ لا يتحقق فعل بدونها[٢].

وحجته أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو [٣].

- وقد ضعف هذا الرأي بما يأتي :

- أن الفعل المذكور إذا صح أن يعمل فلا يجعل العمل لمحذوف [٤]، لأن الإضمار خلاف الأصل ، وفعل الملابسة لا يقدر إلا مع عدم العامل اللفظي [٥].

٢- أن فيه إحالة لباب المفعول معه ؛ إذْ صار بالتقدير المذكور مفعولاً به [٦].

- وما احتج به من أن الفعل لم ينصب للفصل بالواو ، ففاسد لأن الفعل يعمل في المفعول علي الوجه الذي يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلي توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه[٧] .

وليست الواو مانعة لوجهين :

أحدهما: أن بها ارتبط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعني ، فلا يمنع من تأثيره فيه لفظاً.

الثاني : أنها في العطف لا تمنع كقولك : ضربت زيداً وعمراً، فالناصب لعمرو الفعل المذكور لا الواو، ولا فعل محذوف [٨].

يقول ابن مالك : ومما يبين فساد تقدير الزجاج أنه إما يقصد تشريك (صنعت) و(لابست) في الاستفهام ، وإما أن لا يقصد فإن قصد لم يصح لأن شرط صحة عطف الفعل علي الفعل بعد اسم الاستفهام جواز الاستغناء بالثاني عن الأول ، وفي التقدير المذكور لا يصح ذلك إذْ لا معنى لقول القائل : ما لابست وأباك وإن لم يقصد الشريك

---

(١) الإنصاف للأنباري مسألة(٣٠) ٢٢٨/١ ، وأسرار العربية ١٧١ ، واللباب للعكبري ٢٨٠/١.

(٢) التصريح للشيخ خالد ٥٣٠/٢ .

(٣) الإنصاف للأنباري مسألة(٣٠) ٢٤٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢.

(٤) اللباب للعكبري ٢٨٠/١.

(٥) ائتلاف النصرة للزبيدي ٣٦.

(٦) الجنى الداني للمرادي ص ١٥٥ ، والمساعد لابن عقيل ٥٤٠/١.

(٧) الإنصاف للأنباري مسألة(٣٠) ٢٢٩/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٢.

(٨) اللباب للعكبري ٢٨٠/١.

لم يصح أيضاً ، لأنه لا يعطف جملة خبرية علي جملة استفهامية مع استقلال كل واحدة منهما [1].

خامساً: مذهب الجرجانى:

نسب النحاة للجرجاني القول بأن الواو هي الناصبة بنفسها [2].

وقالوا : كأنه لما رأي اختصاصها بالاسم ادعي أن النصب بها ك(إنّ). [3]

وقد أبطل ابن مالك هذا القول بثلاثة أوجه:

أحدهما : لو كان النصب بها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل ، كما لا يشترط في غيرها من النواصب ، ولجاز أن يقال : كل رجل وضيعته بالنصب كما يقال : عندي كل رجل وضعيته .

الثاني : أن الحكم بكونها ناصبة حكم بما لا نظير له ، إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل ك(إنّ) وأخواتها ، أو ما يشبه الفعل كـ (لا) المشبهة بإن ، والواو المرادفة (مع) لا تشبه الفعل ، ولا ما أشبه الفعل .

الثالث : لو كانت ناصبه لوجب اتصال الضمير بها إذا وقع مفعولا معه[4] لأن الضمير المنصوب إذا كان عامله حرفاً وجب أن يتصل به تقول : إنك ولا يجوز : إن إياك[5]. فالأولي رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة .

-وجدير بالذكر أن ما نسب للجرجاني من القول بأن ناصب المفعول معه هو الواو، مخالف لما في (المقتصد في شرح الإيضاح) ، حيث ذكر فيه أن ناصبه الفعل الذي قبله بوساطة الواو ، وذلك قوله : " اعلم أنك إذا قلت ما صنعت وزيداً ، فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بوساطة الواو ، وذلك إنك لما قلت : (ما صنعت) ، لم يمكنك أن تعديه إلى زيد وتوقعه عليه ؛ إذ لا تقول : أي شئ صنعت زيداً ، ... فلما جئت بالواو صار متوسطاً بينهما ، وأوصل الفعل إلى الاسم ، فقلت : ما صنعت وأباك،

---

(١) شرح التسهيل ٢/٢٤٩ بتصرف.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠ ، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٣/١٤٨٥.

(٣) المساعد لابن عقيل ١/٥٤٠.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٢/٢٥٠.

(٥) شرح اللمحة البدرية ٢/٢٠١تحقيق د/صلاح راوى ، ط الثانية ، مطبعة حسان ١٩٨٥م.

وجاء البرد والطيالسة ، فنصبت زيدا وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عمل بعد تقويتك إياه بالواو " [1].

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في ناصب المفعول معه على النحو التالي : فالبصريون يرون أنه منصوب بالفعل بتوسط الواو ، وهو ما اختاره الشيخ ابن إياز – رحمه الله – ، والكوفيون يرون أنه منصوب على الخلاف ، وذهب الأخفش إلى انتصابه على الظرفية ، وذهب الزجاج إلى أن الناصب له فعل مقدر بعد الواو ،ونسب للجرجانى أن الواو هى الناصبة بنفسها – وإن كان في المقتصد ما يخالف هذه النسبة–. وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن إياز موافقاً سيبويه وجمهور البصريين هو الرأي الراجح في المسألة ، وذلك لأمور :

١– سلامته من الاعتراضات التي وجهت إلى غيره من الأقوال .

٢– لأنَّ العامل موجود فلم نبحث عن غيره بالتقدير أو التكلف ، فالأولى إحالة العمل على العامل اللفظي .

٣– اختيار كثير من النحاة لهذا الرأي وتصحيحهم إياه [2] .

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٩/١ – ٦٦٠ .

(٢) ومنهم:الأنبارى فى أسرار العربية ص ١٧١ ، وابن يعيش فى شرح المفصل ٤٩/٢، وابن مالك فى شرح التسهيل ٢٤٨/٢ لابن مالك، والمرادى فىالجنى الداني ص ١٥٥، وابن هشام فى شرح اللمحة البدرية ١٩٩/٢.

٣- ناصب المضارع بعد (حتى)

اختلف النحاة في ناصب المضارع بعد (حتى) ، فمنهم من يرى أن ناصب المضارع بعدها هو : حتى نفسها ، وفريق يرى أن الفعل بعد(حتى) ينصب بأن مقدرة.

قال الشيخ ابن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :

"... أما (حتى) فكقولك : سرت حتى أدخلها ، وتقديره عند أئمة البصرة : حتى أن أدخلها .... وللكوفيين في(حتى) مذهبان :

أحدهما : أنها حرف نصب مع الفعل ، وحرف جر مع الاسم ، فعلى هذا لا يضمر معها ناصب:

والآخر: أنها حرف نصب فقط ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير (إلى) فإذا قلت : ضربت القوم حتى زيد ، فالتقدير حتى انتهي ضربي إلى زيد ، وأقول مذهب البصريين أولى " أهـ [١]

من خلال هذا النص يتضح أنَّ الشيخ جمال الدين إياز – رحمه الله – يرجح مذهب البصريين ، ويرى أنَّ النصب بعد (حتى) بأنْ مقدرة .

**** الدراسة والمناقشة :**

للنحاة في ناصب المضارع بعد (حتى) مذهبان :

أولاً : مذهب البصريين :

يرى سيبويه[٢] ، وجمهور البصريين أن الفعل بعد (حتى) ينصب بـ(أنْ) مقدرة والاسم يجر بها بذاتها ، لأنها من عوامل الأسماء . [٣]

قال شيخ النحاة سيبويه في باب الحروف التي تضمر فيها أن :

"هذا باب الحروف التي تضمر فيها(أنْ)، وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعل ، و(حتى) ، وذلك قولك : حتى تفعل ذاك ، فإنما انتصب هذا بـ (أن) ، و (أنْ) ههنا مضمرة ، ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً ، لأن (اللام) و(حتى) إنما يعملان في الأسماء فيجران وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال ، فإذا أضمرت أن حسن

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٤١٨/١.

(٢) الكتاب ٥/٣ ، ٦.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٢) ١٢١/١ ، توجيه اللمع لابن الخباز ٢٤٩ ، ائتلاف النصرة ص ١٥٤ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٦١/٤ ، و المساعد ٧٩/٣.

الكلام ؛ لأن (أن) وتفعل بمنزلة اسم واحد ، كما أن (الذي) صلته بمنزلة اسم واحد ...) [١]

وحجة سيبويه والجمهور علي مذهبهم أن (حتى) حرف غير مختص ، لأنه يدخل على الاسم ، والفعل ، ولا اختصاص له بأحدهما ، وما كان كذلك لا يعمل ؛ لأن عمله في الاسم ليس بأولى من عمله في الأفعال – كما أن عمله في الأفعال ليس بأولي من عمله في الأسماء ، ولذلك كان حكم النصب بغيره ، وليس به ، وهو (أنْ) المقدرة بعدها ، فإذا قلت : سرت حتى تسير ، فتقديره : سرت حتى أن تسير ، فالفعل (تسير) منصوب بأن مضمرة بعد (حتى)و(أن تسير) في موضع جر بـ (حتى) [٢].

– كما استدل بعضهم بأنهم أجمعوا علي أن (حتى) من عوامل الأسماء : وإذا كانت من عوامل الأسماء ، فهي مختصة بها، ومن ثم عملت فيها العمل الخاص بالأسماء وهو الجر ، ولا يجوز أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت ذلك وجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أن) بعد (حتى) [٣].

– وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر ، وهي أم الحروف الناصبة للفعل ، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها ، وإنما ساغ حذف (أن) والنصب بعد (حتى) ؛ لأن حتى صارت عوضاً منها فكانت كالموجودة لوجود العوض منها[٤].

وقد جاء بيت من الشعر يدل دلالة صريحة علي ما ذهبوا إليه أنشده الفارسي عن أبي الفضل الرياشي ، ونقل عنه الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح الإيضاح ، ونقل ذلك عنه ابن الخباز[٥]، قال الشاعر :

---

(١) الكتاب ٣/٥،٦.

(٢) المقتصد في شرح الايضاح ٢/١٠٨٠ ، شرح اللمع للواسطي ص ١٠٢.

(٣) المغني ١/١٤٤، الإنصاف مسألة(٨٢)٢/١٢٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٩ ، رصف المباني ص ١٨٢ ، ١٨٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة(٨٢)٢/١٢٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٠.

(٥) توجيه اللمع ص ٢٤٩.

١١٩- دَاوَيتُ غَبْنَ أَبِي الدُّهَيقِ بِمَطْلِهِ *** حَتَّى المَصِيفِ وَتَغْلُوَ القِعْدَانِ[١]

فالمصيف مجرور بـ : (حتى) ، وقوله (تغلو) معطوف عليه ، ومعلوم أن النصب للفعل (تغلو) لا يحتمل إلا أن يكون بإضمار(أن) ؛ لأنه بمنزلة قولك : حتى المصيف غلاء القعدان ، فلو كانت (حتى) هي الناصبة بنفسها لوجب أن لا يجئ الفعل ها هنا منصوباً بعد مجئ الجر ؛ لأن حتى لا تكون في موضع واحد جارة وناصبة والمعطوف يجب أن يكون علي إعراب المعطوف عليه : فإذا لم يكن قبل (تغلو) فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور تيقن لك أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً ، وإذا تقرر الجر له ثبت أن الفعل (تغلو) منصوب بأن مضمرة ؛ لأن (أن) والفعل بعدها بمنزلة الاسم[٢].

وقد اختار هذا المذهب كثير من النحاة منهم : أبو علي الفارسي[٣] ، وابن جني[٤] ، والمبرد [٥]، وابن السراج [٦]، وابن الحاجب [٧]، والجرجاني [٨]، وابن هشام [٩]، و ابن مالك[١٠] ، والفاكهي [١١].

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أن ناصب المضارع الواقع بعد (حتى) هو (حتى) نفسها ، ولو ظهرت (أن) فقلت : لأسيرن حتى أن أصبح القادسية جاز ذلك ،وكان النصب بـ (حتى) ، وأن بعدها توكيد لها[١٢] .

---

(١) البيت من الكامل ، وهو من شواهد الأنباري في الإنصاف مسألة(٨٢) ١٢٢/٢ ، وابن الخباز في توجيه اللمع ص ٢٤٩ ، ومعجم شواهد العربية لهارون ٣٩٣/١ ، وأبو دهيق : كنية رجل ، القعدان : جمع قعود من الإبل ، والشاهد موضع بعده.

(٢) المقتصد في سرح الإيضاح ١٠٨٠/٢ ، ١٠٨١ ، الإنصاف ١٢٢/٢ .

(٣) الإيضاح العضدي ص ٢٥٧ .

(٤) اللمع ص ٢٠٩.

(٥) المقتضب ٣٧/٢.

(٦) الأصول لابن السراج ١٥١/٢ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٢ .

(٨) المقتصد فى شرح الإيضاح ١٠٧٩/٢.

(٩)مغني اللبيب١٤٣/١ ، ١٤٤ .

(١٠) شرح التسهيل ٢٣/٤-٢٤.

(١١) حاشية يس على القطر ١٥٨/١-١٥٩.

(١٢) توجيه اللمع لابن الخباز ص ٢٤٩ ، و شرح المفصل ١٩/٧ ، و شرح التسهيل لابن مالك ٢٤/٤.

قال العكبري:

"وقال الكوفيون : حتى هي الناصبة ؛ لأن (أن) لا تظهر معها في غالب الاستعمال فصارت بدلاً منها . [1]

وقد ذهب الكسائي إلى ذلك ، ونسب إليه أن الجر في الاسم بعدها بإضمار (إلى) [2].

"ونقل عن الفراء أنها الناصبة بنفسها ، وليست الجارة ، وعنه أن الجر للاسم بعدها إنما هو لنيابتها عن (إلى) [3].

قال الفراء :

".... والوجه الثالث في يفعل من (حتى) أن يكون ما بعد (حتى) مستقبلاً ، ولا تبال كيف كان الذي قبلها – فنصب كقول الله – عز وجل – : (قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ) [4] ، و(فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ أَبِى) [5] وهو كثير في القرآن ... وأما الأوجه الثلاثة في الأسماء ... فالحرف بعد (حتى) مخفوض في الوجهين، من ذلك قول الله تبارك وتعالى : (تَمَتَّعُواْ حَتَّىٰ حِينٍ) [6] و (سَلَـٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ) [7] ، لا يكونان إلا خفضا ؛ لأنه ليس قبلها اسم يعطف عليه ما بعد (حتى) فذهب بـ (حتى) إلى معنى(إلى) [8].

أدلة الكوفيين:

– استدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بقولهم : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو : إما أن تكون بمعني (كي) كقولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة أي : (كي) يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعني (إلى أن) ، كقولك : اذكر الله حتى تطلع الشمس

---

(١) اللباب ٣/٤٤.

(٢) ائتلاف النصرة ص ١٥٤ ، شرح التسهيل ٤/٢٤ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٦٦٢ .

(٣) شرح التسهيل ٤/٢٤ ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/١٦٦٢ .

(٤)الأية (٩١) سورة طه.

(٥)من الآية (٨٠).سورة يوسف

(٦)من الآية (٤٣) سورة الذاريات .

(٧)الأية (٥) سورة القدر.

(٨) معاني القرآن للفراء ١/١٣٦ ، ١٣٧.

أي : إلى أن تطلع الشمس ، أي : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي) ، و(كي) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها[1].

وإن كانت بمعني إلى أن : فقد قامت مقام (أن) ، و(أن) تنصب ، فكذلك ما قام مقامها وصار هذا بمنزلة واو القسم فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو (رُبَّ) لما قامت مقامها عملت عملها فكذلك ها هنا ، وإنما كانت تخفض الاسم بنفسها ، لأنها قامت مقام (إلى) و(إلى) تخفض ما بعدها فكذلك ما قام مقامها [2].

- وأما قول الكسائي إنها تخفض بـ (إلى) مضمرة ،أو مظهرة ، فذلك لأنَّ التقدير في قولك : ضربت القوم حتى زيد إنما هو : (حتى انتهى ضربي إلى زيد) ثم حذف : (انتهى ضربي إلى) تخفيفاً فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة[3].

وبمذهب الكوفيين قال الهروي فذكر أن من مواضع (حتى): أن تكون ناصبة للفعل المستقبل وتكون معه بمعنيين : تكون بمعنى (كي) وذلك كقولك : سرت حتى أدخل المدينة أي : كي أدخل المدينة ، فحتى في هذا ومثله ناصبة بمعني (كي) .

وتكون بمعني (إلى أن) كقولك : وقفت حتى تطلع الشمس أي : (إلى أن تطلع الشمس) ، ولا يجوز أن تكون ها هنا بمعنى (كي) ؛ لأنَّ وقوفك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ؛ لأن طلوعها واقع لا محالة [4].

- ومن أدلتهم علي أن (حتى) تنصب بنفسها من غير تقدير (أن) قول الشاعر :

١٢٠- لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ * مَقَالَتَهَا مَادُمْتُ حَيّاً لِأَسْمَعَا**[5]

قالوا : إنما أراد : ما كنت حيا لأسمع مقالتها ، والتقديم يدل علي عدم إضمار (أن)؛ لأنَّ مقالتها منصوب بالفعل (أسمع) ولو أضمرت (أن) ناصبة له لكان هذا الفعل من صلتها ، ومعمول الصلة لا يجوز تقديمه علي الموصول ، فثبت بذلك أن النصب باللام

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٢) ١٢١/٢.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٢) ١٢١/٢.

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٢) ١٢١/٢.

(٤) الأزهية للهروي ص ٢١٥.

(٥) البيت من الطويل وهو من شواهد النيلي ، الصفوة الصفية ، القسم الأول ، الجزء الأول ص ٢٣٧ ، والأنباري في الإنصاف مسألة(٨٢)١١٨/٢ ، وروايته (ما كنت) ، وشرح الكافية للرضي ٨٠/٤ ، وشرح المفصل ٢٩/٧ برواية : لقد وعدتني ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣١٣/٤ ، واستشهد به الكوفيون ، والشاهد موضح بالشرح .

نفسها ، وليس بأن مضمرة بعدها ، وكذلك جميع الحروف التي يأتي المضارع منصوباً بعدها مثل (حتى) و(اللام) و(كي) فإن النصب يكون بها نفسها، وليس بأن مضمرة بعدها [1].

- وقد ردَّ البصريون الأدلة التي استدل بها الكوفيون كالتالي :

أما قولهم : إنها إذا كانت بمعني (كي) فقد قامت مقام (كي) و(كي) تنصب فكذلك ما قام مقامها فالجواب عنه بأن القول بأن (كي) تنصب بنفسها قول غير مسلم به علي الإطلاق ؛ لأنَّها إنما تنصب تارة بتقدير (أن) وتارة تنصب بنفسها فليس حملها على إحدى الحالتين بأولى من حملها علي الأخرى . بل حمل (حتى) علي (كي) في الحالة التي نصب فيها الفعل بتقدير (أن) أولى من حملها عليها في الحالة التي تنصب الفعل بنفسها ، لأنَّها في تلك الحالة التي تنصب الفعل بتقدير (أن) حرف جر ، كما أن (اللام) حرف جر ، وفى الحالة التى تنصب الفعل بنفسهاحرف نصب ،وحمل حرف الجر على حرف الجرأولى من حمل حرف الجر علي حرف النصب ، فكما أن (كي) في هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير (أن) فكذلك (اللام) ينبغي أن تنصبه بتقدير (أن) [2] .

وأما قولهم : " أنها إذا كانت بمعنى : (إلى أن) فقد قامت مقام (أن) و (أن) تنصب بنفسها ، فكذلك ما قام مقامها ".

فالجواب عنه : بأنه فاسد ؛ لأنَّه يجوز عندكم ظهور (أن) بعد (حتى) ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل، وأيضاً أنَّك إذا أدخلت (حتى) علي فعل فلو أظهرت أن لكان مصدراً ظاهراً ، فلهذا لم يظهروا (أن) ألا تري أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء امتنع الجمع بينهما فلا يقال : بوالله لأَفْعَلَنَّ، وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو : فلا يقال : تواالله لأَقُومَنَّ " .

لما في ذلك من الجمع بين البدل والمبدل [3].

وقد رد المحقق الرضي قولهم هذا ، وحكم بأنَّه بعيد عن الصواب ؛ لأن الأصل عدم خروج الشئ عن أصله ، واعتقاد بقائه علي أصله أولي ما لم يضطر إلى اعتقاد خروجه عن الأصل [4].

---

(١) الصفوة الصفية ، القسم الأول الجزء الأول ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٢) ١٢٣/٢- ١٢٤ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٢) ١٢٣/٢.

(٤) شرح الكافية للرضي ٥٣/٤.

ـ وأما قول الكسائي إن الجر بعد (حتى) بتقدير (إلى) بعدها ، وأنها حرف ناصب بنفسه فلا يكفي في الرد عليه بأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، كما رد علي سائر الكوفيين ، بل يرد عليه أيضاً بأنه قول ظاهر الفساد ؛ لبعده في التقدير .

كما لا يخفي ما فيه من أن حذف الجار (إلى) وإبقاء عمله في غاية القلة ، فكيف يكون مطرداً بعد (حتى) ؟

هذا بالإضافة إلى ما في القول بأن ما بعد (حتى) مجرور بها ، وأن النصب بعدها بـ (أنْ) مضمرة من عدم الخروج عن قياس العربية ، والمتناولات القريبة [1].

ومما يؤكد كون (حتى) هي الجارة حذف ألف (ما) الاستفهامية عند دخول (حتى) عليها كما تحذف مع (إلى) و(في) فيقال : (حتام) و(حتامه) كما يقال : (إلام) و (إلامه) و(كيمه) و(فيمه) و(بمه) و(لمه) ؛ لأنَّ ألفها لا تحذف إلا مع دخول حرف الجر عليها [2] ، وقد أجابوا عن استدلا لهم بقول الشاعر :

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَادُمْتُ حَيّاً لِأَسْمَعَا [3]

بأن (مقالتها) في البيت ليس معمولاً (لأسمعا) المذكور ، وإنما هو منصوب بفعل مقدر دلَّ عليه هذا الفعل المذكور[4] .

من خلال ما سبق يتضح أَنَّ النحاة اختلفوا في ناصب المضارع بعد (حتى) فسيبويه وجمهور البصريين ذهبوا إلى أن الفعل بعد (حتى) ينصب بـ (أنْ) مقدرة والاسم بجر بها بنفسها ؛لأنها من عوامل الأسماء .

والكوفيون ذهبوا إلى أن ناصب المضارع الواقع بعد (حتى) هو (حتى) .

وأرى أَنَّ ما ذهب إليه ابن إياز متابعاً سيبويه ، والبصريون هو المذهب الراجح ، وذلك لأمور منها :

- قوة حجتهم ،وخلو استدلالهم مما اعترض به على مذهب غيرهم .
- ورود السماع بما يؤيد كلامهم .
- اختيار كثير من العلماء لمذهبهم وتصحيحهم له. [5]

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٨٢) ١٢٣/٢-١٢٤ ، شرح الكافية للرضي ٥٤/٤.

(٢) الإنصاف مسألة (٨٢) ١٢٤/٢.

(٣) البيت سبق تخريجه صـ٩٨

(٤) الصفوة الصفية القسم الأول ، الجزء الأول ص ٢٣٧ ، الإنصاف مسألة (٨٢) ١٢٠/٢.

(٥) كالفارسى في الإيضاح العضدى ص ٣٢٥ ، والمبرد في المقتضب ٣٧/٢ ، وابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل ٢١/٢ ، وابن مالك فى شرح التسهيل ٢٣/٤ .

٤- الخلاف في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين خبرا والضمير المستكن في المحذوف.

مما يخبر به عن المبتدأ الجار والمجرور مثل: الحمد لله، والظرف وهو كل اسم وزمان أو مكان متضمن معنى (هي) مثل: السفر غداً ومحمد أمامك، والذي سوغ الأخبار بهذين تضمنها معنى صادقاً على المبتدأ [١].

ونحن عندما نقول: محمد عندك، أو في الدار، فالتقدير: محمد كائن أو مستقر، أو كان، أو استقر في الدار، فإذا قدر المتعلق فعلاً كان من قبيل الإخبار بالجملة، وإذا قدر اسماً كان من قبيل الإخبار بالمفرد، والخلاف هنا هو أي التقديرين أولى بالقبول والترجيح.

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز - رحمه الله - في ذلك:

(واعلم أن تقدير ذلك المحذوف بـ(استقر)، وهو رأي أبي علي[٢]، وعبد القاهر[٣]، وجماعة من المتأخرين وحجتهم من وجهين:

الأول: جواز وقوعه صلة كقولك: الذي خلفك زيد، والصلة يجب أن تكون جملة ..... والآخر أنَّه معارض بأنَّ أصل الخبر الإفراد ، ويترجح أصل الخبر على أصل العمل بقلة التقدير في مستقر وكثرته في (استقر) ألا ترى أنَّ (استقر) جملة وإن تحمل الضمير فليس بجملة بل هو من قبيل المفردات..." [٤].

- **من خلال هذا النص يتضح أَنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز - رحمه الله - يقدر متعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل (استقر) ويكون ذلك من قبيل الأخبار بالجملة وهو رأي الجمهور كما سيأتي أثناء عرض المسألة.

** **الدراسة والمناقشة:**

اختلف النحويون في تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور الواقعين خبراً على النحو التالي:

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص١١١.

(٢) الإيضاح العضدي للفارسي ص٤٧.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ٢٧٥/١.

(٤) المحصول في شرح الفصول ٤٥٢/١، ٤٥٣.

أولاً: مذهب البصريين:

يرى جمهور البصريين[١] أنَّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً عن المبتدأ كانا من قبيل الجملة، فكلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل، فالتقدير في قولك: محمد عندك، أو في الدار: محمد استقر عندك، أو استقر في الدار.

وقد نسب هذا المذهب إلى سيبويه[٢]، والأخفش[٣]، ووافقهم كثير من النحويين على ذلك، يقول ابن أبي الربيع:

"فإن قدر فعلاً ثم حذف الفعل وأنيب المجرور منا به، فقد ناب المجرور منا فعل، وتحمل الضمير الذي كان فيه، فصار لذلك من قبيل الجمل لنيابته مناب الجمل"[٤].

- حجة هذا المذهب:

ذكر الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – بعضاً من حجج هذا المذهب وهي:

أولاً: يجب أن يكون الخبر المتعلق فعلاً؛ لأن الظرف معمول منصوب اللفظ، ولابد لنصبه من ناصب[٥]، والأصل في العمل للأفعال[٦]، ثم إنَّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، فلما وجب هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير الفرع[٧].

ثانياً: صحة دخول (الفاء) في قولك: كل رجل في الدار فله درهم، فالنكرة الموصوفة بالفعل أو الظرف والجار والمجرور – كقولك: كل رجل يأتيني فله درهم، وكل رجل في الدار فله درهم – حكمها حكم الموصول في دخول (الفاء) في خبرها، لأنها تشبه الشرط والجزاء[٨].

---

(١) اللباب للعكبري١/١٣٩، وشرح ابن عقيل ١/٢١١.

(٢) أسرار العربية ص٨٣، وشرح الأشموني ١/٢٩٧ ارتشاف الضرب ٣/١١٢١، المساعد ١/٢٣٦، ونص سيبويه في الكتاب ١/٤٠٣ ، ٤٠٦ ، وكلامه يحتمل عدة أوجه ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل ١/٣١٤،٣١٧.

(٣) شرح الكافية الشافية ١/١٥٠.

(٤) البسيط في شرح الجمل ١/٥٤٧.

(٥) اللباب ١/١٤٠، والتبيين ص٢٤٩.

(٦) الإيضاح لابن الحاجب ١/١٨٨.المحصول في شرح الفصول ١/٤٥٢، ٤٥٣.

(٧) شرح المفصل لابن يعيش ١/٩٠، المساعد ١/٢٣٦.

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١/١٠١.

ولو كان الظرف في الجار والمجرور في تقدير المفرد لا تمنع دخول (الفاء) كمثل قولك: كل رجل قائم فله درهم، وذلك لانتفاء مشابهة النكرة للموصول: لأنَّها لم توصف بفعل أو ظرف وجار ومجرور[١].

ثالثاً: الظرف وحرف الجر يقعان صلة للأسماء الموصولة[٢]كقولك: الذي عندك محمد، والذي في الدار خالد، والصلة لا تكون إلا جملة، وهذا دليل على أنَّهما من الجمل والتقدير: استقر[٣]، ولا يصح أن يكون التقدير: مستقر لأنَّه مفرد.

رابعاً: حروف الجر لابد لها من فعل تتعلق به؛ لأنَّها جاءت لتوصل معنى الأفعال إلى الأسماء كقولك: قمت إلى محمد، وذهبت إلى خالد.

فقولك: محمد في الدارالمجرور فيه متعلق بفعل هو(استقر)،والتقدير:استقر في الدار، وفي (استقر) ضمير لمحمد، فيكون الفعل مع ذلك جملة وهذا هو حال الظرف كذلك، فقولك: القتال يوم الجمعة، الظرف فيه متعلق بفعل هو (استقر) كذلك والتقدير: (استقر) في يوم الجمعة، ثم حذف حرف الجر، واتصل الفعل بالظرف فنصبه[٤].

ثانياً: مذهب بعض البصريين[٥]:

يرى هؤلاء أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً عن المبتدأ كأنا من قبيل الخبر المفرد، وهما متعلقات بمحذوف هو اسم فاعل تقديره: محمد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار في قولك: محمد عندك وخالد في الدار.

وهو مذهب: ابن جني[٦]، ونسب إلى سيبويه[٧]، وبه قال ابن السَّراج[٨] قال: ابن جنى: "تقول: زيدٌ مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً للعلم به، وأقيم الظرف مقامه ،

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش١/١٠١..

(٢) اللباب للعكبرى١/١٤٠، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٣٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨.

(٣) أسرار العربية ص٨٣.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٧٤، ٢٧٥.

(٥) اللباب ١/١٤٠، والتبيين ص١٤٩.

(٦) اللمع ص٨٣، وتوجيه اللمع ص١١١، ونسب أبو حيان إليه تقدير الظرف والجار والمجرور بالفعل فقال: " وذهب أبو على وتبعه ابن جنى والزمخشري إلى أن العامل الفعل أي: زيد استقر أمامك، ارتشاف الضرب٣/١١٢١.

(٧) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٨، والمساعد ١/٢٣٦.

(٨) الأصول فى النحو ١/٦٣، وتوجيه اللمع ص١١٢، وشرح المفصل ١/٩٠، والتصريح بمضمون التوضيح ١/٥٣٥.

فانتقل الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى الظرف، وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما كان يرتفع باسم الفاعل، وموضع الظرف رفع بالمبتدأ[1].

- أما شيخ النحاة فكلامه يحتمل الأمرين، يقول سيبويه: في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت:" وذاك لأنَّها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنَّه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أنَّ العلم إذا قلت: أنت الرجل علماً عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهماً، وكذلك يعمل فيها ما قبلها وما بعدها، فالمكان قولك: هو خلفك، وهو قدامك وأمامك، وهو تحتك وقبالتك وما أشبه ذلك"[2] ، ثم يذكر سيبويه بعض الأمثلة الأخرى ثم يقول: "فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، بمنزلة المنون الذي يعمل فيما بعده نحو العشرين ، ونحو قوله: هو خير منك عملاً، فصار هو خلفك، وزيد خلفك بمنزلة ذلك، والعامل في خلف الذي هو موضع له والذي هو في موضعه خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه)[3]
- وعلق ابن مالك على ما قاله سيبويه بأن كلامه يحتمل، أن ينتصب الظرف المذكور بمستقر أو استقر، أو شبههما ....) [4]

ثم يخلص ابن مالك بعد كلام طويل إلى نتيجة هامة عبر عنها بقوله:

"فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى، بأن أضاف الموضع إلى ضميره، ولو قال: أو الذي هو في موضع خبره لكان أبين) [5]

- أما ابن السَّراج فقد قال في الأصول:" أما الظروف من المكان فنحو قولك : زيد خلفك، وعمرو مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال، وأما الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنَّك قلت: القتال مستمر يوم الجمعة ، أو وقع

---

(١) توجيه اللمع لابن الخباز ص١١١.

(٢) الكتاب ٤٠٣/١، ٤٠٤.

(٣) الكتاب ٤٠٦/١.

(٤) شرح التسهيل ٣١٦/١ بتصرف.

(٥) السابق ٣١٧/١.

في يوم الجمعة والشخوص واقع يوم الخميس فتحذف الخبر وتقيم الظرف مقام المحذوف" ، والجار والمجرور كالظرف في أحكامه[1].

- **حجة أصحاب هذا المذهب:**

استدل أصحاب هذا المذهب بأمور:

أولاً: الأصل من الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، لأنَّه المبتدأ في المعنى فإذا ناب الظرف عنه نزل منزلته[2]، كما أنه إذا قُدِّر المتعلق فعلاً كان مركباً، لاستلزامه الفاعل، أما إذا قُدِّر اسم فاعل كان مفرداً، وكلما قل الإضمار والتقدير كان أولى[3].

وقالوا: "إنما كان أصله الإفراد؛ لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر فيكون خبران أو أكثر لا خبر واحد فالتقدير في: زيدٍ ضَرَبَ غُلَامُه: زيد مَالِكٌ لغلام ضارب" [4].

وقد رد النحاة على هذا الدليل، يقول العكبري: " والجواب أن الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفرداً، أو جملة، وليس المفرد أصلاً فيه، وإنما تقدر الجملة بالمفرد ليبين لفظ الإعراب، لا ليصح كَونُه خبراً " [5]

ثانياً: الظرف إذا تقدم على المبتدأ ولم يعتمد لم يعمل، بل يبقى الابتداء ولا يبطل ولو كان مقدراً بالفعل لبطل الابتداء وعمل الظرف، والدليل على ذلك رفعك بالظرف ما بعده كقولك: محمد خلفك أبوه، ولو كان كالجملة لأدى إلى عدم العمل، لأنَّها لا تعمل[6]، وهذا دليل على تعلقه بمفرد.

ورد هذا الدليل بأن علة ذلك أنه ليس في الحقيقة فعلاً، وإنما هو نائب عن الفعل، والدليل على ذلك أنه يصح أن يقدر بعده المبتدا بخلاف الفعل، وهو لا يقوى عن غيره قوة الأصل، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا اعتمد عمل، وإذا لم يعتمد لم يعمل فيما بعده مضمراً كان أو مظهراً ، وليس من ضرورة الخبر المفرد أن يعمل[7].

---

(١) الأصول ٦٣/١.

(٢) التبيين ص٢٥٠، وشرح المفصل لابن يعيش٩٠/١.

(٣) شرح المفصل ٩٠/١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢١٥/١.

(٥) التبيين ص٢٥٠، واللباب ١٤٠/١.

(٦) اللباب للعكبرى١٤٠/١، والتبيين ص٢٥٠.

(٧) اللباب ١٤٠/١، التبيين ص٢٥٠.

ثالثا:

أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد في قول الشاعر:

١٢١- لَكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وَإنْ يَهُنْ * فَأَنْتَ لَدَي بُحْبُوحَةِ الهَوْنِ كَائِنُ**[١]

ولم يردوا اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به[٢].

ورد بأنَّ تصريح الشاعر بمتعلق الظرف الواقع خبراً هنا ، وهو (كائن) ضرورة[٣]، بل لقد حمله البعض على الشذوذ[٤].

ثالثاً:

ذهب ابن السراج في قول له إلى أن الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس أحدهما من قبيل المفردات، ولا من قبيل الجمل.

قال الفارسي: "وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسماً برأسه، وذلك مذهب حسن" [٥].

- واستدل ابن السراج على مذهبه هذا بأنك تقول: إن في الدار محمداً، ولو كان بمنزلة مستقر ، أو استقر، لم يجز تقديمه على اسم (إنَّ) كما لا يجوز تقديمها عليه[٦].

وَرُدَّ ما قاله ابن السراج بأن الأصل أن يقدر مقدماً عليهما[٧] كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي إيجاب تقديره مؤخراً كما في قولك: إنَّ في الدار محمداً، لأنَّ (إنَّ) لا يليها مرفوعها[٨]، فيكون التقدير: إنَّ في الدار محمداً استقر أو مستقر، ويزول المحذور من عدم جواز وقوع اسم أو فعل بعد إنَّ.

---

(١) البيت من الطويل ولم ينسب إلى قائل معين وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك١/٣١٧، ومغني اللبيب٢/٥١٤، شرح ابن عقيل ١/٢١١، والمساعد ١/٢٣٥، وهمع الهوامع ٢/٢٢.

والشاهد فيه قوله: كائن حيث استشهد به على رجحان تقدير المتعلق اسم فاعل لاجتماعه مع الظرف؛ على تقديره بفعل ، وهذا ضرورة أو شاذ عند المخالفين..

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١/٣١٧.

(٣) المغني ٢/٥١٣.

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢١١.

(٥) المسائل العسكرية للفارسي ص١٠٥.

(٦) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/٣٢٧، والمسائل العسكرية ص١٠٥، ١٠٨.

(٧) أي الظرف والجار والمجرور.

(٨) المغني ٢/٥١٩.

رابعا:

ذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيز الجمل ، وأن يكونا من حيز المفردات، وذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه، فإذا قلت: محمد في الدار، إن قدرت: محمد مستقر في الدار، كان من حيز المفردات لنيابتة مناب المفرد، وإن قدرت: محمد استقر في الدار، كان من حيز الجملة لنيابتة منابها[١].

وهو مذهب ابن هشام[٢]، ونسبه ابن عقيل[٣] إلى ظاهر قول ابن مالك: نـاوين معنـى كائن أو استقر[٤]، فقدره بالمفرد والجملة قال ابن هشام:وأما في البواقي نحو: زيد فـي الدار فيقدر كوناً مطلقاً وهو كائن أو مستقر، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصوم اليوم، أو في اليوم، والجزاء غداً أو في الغد، ويقدر كـان أو مسـتقر، أو وصفهما إن أريد المعنى، هذا هو الصواب[٥].

وقد يجاب عن هذا الرأي بأنَّ الأولى الاقتصار على الفعل في تقدير متعلق الظـروف والمجرور؛ لأنَّ المعنى لا يتبادر من الوصف[٦]، ولصلاحية الفعل للحال والاستقبال.

وأثر هذا الخلاف يظهر في أنَّ الظرف من قبيل المفرد إذا كان نائباً عن مفرد، ومـن قبيل الجملة إذا كان نائباً عن جملة.

وعلى كلا التقديرين في المحذوف ضمير[٧]، وكلا الفريقين استند إلى أصل صحيح[٨]، فمن قدر محمد مستقر في الدار قال: لأن أصل الإخبار اخبر المفرد، ومن قدر محمـد استقر في الدار قال: لأن الفعل هو الأصل في العمل.

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحاة اختلفوا في متعلق الظرف والجـار والمجـرور الواقعين خبراً، فذهب جمهور البصريين – وتبعهم الشيخ جمال الدين ابن إيـاز – رحمه الله – إلى أن الظرف والمجرور إذا وقعاً خبراً عن المبتدأ كانـا مـن قبيـل

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٢٧/١.

(٢) المغني ٥١٥/٢، ٥١٦.

(٣) شرح ابن عقيل ٢١١/١.

(٤) ألفية ابن مالك في النحو والصرف ١٧، وشرح ابن عقيل ٢١١/١.

(٥) المغني ٥١٦/٢، ٥١٧.

(٦) حاشية الأمير على مغني اللبيب طبعة دار احياء الكتب العربية بدون ٨٢/٢.

(٧) توجيه اللمع لابن الخباز ص١١٣.

(٨) التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٥/١.

الجملة وكلا منهما متعلق بمحذوف هو فعل، وأنَّ التقدير في قولك: محمد عنـــدك ، أو في الدار: محمد استقر في الدار.

- وذهب بعض البصريين إلى أن الظرف والجار والمجرور إذا وقعا خبراً عن المبتدأ كانا من قبيل الخبر المفرد، وهما متعلقان بمحذوف هو اسم فاعل تقـديره: محمـــد كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار في قولك: محمد عندك ، وخالد في الدار.

وذهب ابن السراج إلى أن الظرف والجار والمجرور قسم مستقل برأسه، وليسا من قبيل المفردات ولا من قبيل الجمل.

وذهب بعض النحاة إلى أنه يجوز فيهما أن يكونا من حيز الجملة وأن يكونا من حيـــز المفردات.

وأرى أنَّ ما ذهب إليه ابن إياز من القول بوجوب تقدير المتعلق للظـــرف أو الجـــار والمجرور الواقعين خبراً بـــ(استقر) تحكم لا داعي إليه، كما أن تمسك القائلين بوجوب أن يكون المتعلق وصفاً تقديره (كائن) أو (مستقر) تحكم أيضاً.

وإذا تقرر هذا فالحق أن ما ذهب إليه ابن مالك في ألفيته وابن هشام في مغني اللبيـــب، وابن عقيل، وغيرهم من جواز تعليق الظرف أو الجار والمجرور الواقعين خبراً بالفعل أو الوصف كل على تقديره **هو القول الحقيق بالاتباع**، وذلك لأنه جمع محاسن القولين السابقين وسلم مما يرد عليهما من اعتراضات كما أنه فيه تيسير على متعلمـــي النحـــو وشداته، والطامحين إلى تحصيله.

- **أما بالنسبة للضمير المستكن في** المحذوف فقد اختلف النحويون فيه كذلك فمنهم من ذهب إلى أنه داخل في الحذف، ونسب إلى السيرافي.
- ومنهم من قال بأن الضمير قد نقل إلى الظرف والمجرور، فصار مرفوعاً بهما كما كان مرفوعاً بالفعل؛ وصار الظرف مع الضمير جملة.

يقول الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – في ذلك:

".... وهنا تنبيهان: الأول: أن أبا على[1]، وابن جنى[2]، وأكثر الناس نصوا على أنَّ الضمير الذي كان في اسم الفاعل أو الفعل انتقل إلى الظرف وصار مستكناً فيه، وخالفهم فيه السيرافي [3]، وذهب إلى أنه حذف مع ذلك المقدر، وأن الظرف خالٍ من الضمير، واحتج الأولون بأشياء :

أولها: الامتناع من جواز (قائماً زيد في الدار) ، فدل على أنَّ العامل في الحال الظرف وأنَّ صاحبها مستكن فيه ؛ إذْ لو كان العامل المحذوف لجار التقديم .....

وثانيهما: قول كثير:

١٢٢- فإنْ يكُ جُثْماني بأرضٍ سوَاكُمُ * فَإنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[4]**

وذلك لأنه لولا الضمير المستكن في (عندك) لبقى أجمع توكيداً من غير مؤكد وقد منعوا من جواز: جاءني الذي ضربتُ نفسه على أن يكون التقدير الذي ضربته نفسه ....

وثالثهما: أنَّه كان يجب أن يرتفع (زيد) في قولك: في الدار زيد بالظرف لا بالابتداء"[5] أهـ

- **من خلال هذا النص يتضح أَنَّ** الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – يرى أن الضمير المستكن ليس داخلاً في الحذف بل هو قد نقل إلى الظرف والمجرور، فصار مستكناً فيهما، وذلك حيث أقام الأدلة على رجحان هذا المذهب من القياس والسماع، وأما من خالفه وهو السيرافي فقد ذكر مذهبه فقط دونما تعليق عليه.

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢١٦/١، والمساعد ٢٣٦/١.

(٢) اللمع ص٨٤، والمساعد ٢٣٦/١.

(٣) شرح الكافية للرضي ٢١٦/١.

(٤) البيت من الطويل وهو لجميل بثنية في ديوانه ص٤٠٤، وهو من شواهد توجيه اللمع ص١١٣ والأمالي لابن الشجري ١/ ٥ ، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢١٦، والارتشاف ١١٢٢/٣، والمغني ٥١١/٢، والتصريح ١/ ٥٧٣، والشاهد فيه قوله: عندك الدهر أجمع حيث جاءت كلمة (أجمع) توكيداً للمضمر المستكن في الظرف (عندك) الواقع متعلقه خبراً.

(٥) المحصول في شرح الفصول ٤٥٣/١.

** الدراسة والمناقشة:

اختلف النحويون في الضمير المستكن في المتعلق المحذوف على النحو التالي:

المذهب الأول: مذهب السيرافي:

ذهب السيرافي[١] إلى أنَّه داخل في الحذف، واستدل على ذلك بأنَّه لما حُذف رافعه حُذفَ معه[٢]، وعليه فلا ضمير في الظرف والمجرور مطلقاً تقدم أو تأخر، فالضمير قد حذف مع المتعلق[٣].

ثانياً: مذهب جمع من النحاة:

وهؤلاء يرون أن الضمير قد نُقِلَ إلى الظرف والمجرور، فصار مرفوعاً بهما كما كان مرفوعاً بالفعل، وصار الظرف مع الضمير جملة، كما أنه صار مرتفعاً على جهة النيابة عن المحذوف[٤].

واختار هذا المذهب ابن جني[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن أبي الربيع[٧]، وابن هشام[٨]، ونسب إلى الفارسي[٩].

قال ابن يعيش: "واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو استقر أو مستقر وأقمت الظرف مقامه صار الظرف هو الخبر والمعاملة معه، وهو مغاير المبتدأ في المعنى، ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار، ثم حذفت الاستقرار وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف"[١٠].

---

(١) شرح الكافية للرضي ٢١٦/١.

(٢) توجيه اللمع لابن الخباز ص١١٣.

(٣) التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٧/١، وشرح الكافية للرضي ٢١٦/١.

(٤) توجيه اللمع ص١١٣.

(٥) اللمع ص٨٤، والمساعد ٢٣٦/١.

(٦) شرح المفصل ٩٠/١.

(٧) الملخص ١٦٨/١.

(٨) المغني ٥١٨/٢، والتصريح ٥٣٧/١.

(٩) شرح الكافية للرضي ٢١٦/١، والمساعد ٢٣٦/١.

(١٠) شرح المفصل لابن يعيش ٩٠/١.

أدلة أصحاب هذا المذهب:

استدل أصحاب هذا المذهب بأمور[1]، ذكر بعضها الشيخ ابن إياز- رحمه الله -وهي:

أولاً: أن هذا الضمير قد ورد مؤكداً في قول الشاعر:

١٢٣- فإنْ يَكُ جُثْمَانِي بأرضٍ سِوَاكُمُ * فَإنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ[2]**

فكلمة (أجمع) لابد أن تكون تابعة لمرفوع، وليس في قوله: (فإن فؤادي عندك الدهر) مرفوع ظاهر[3]، فاسم إن والدهر منصوبان، فلم يبق إلا أن يكون تابعاً للضمير المستكن في عندك[4].

- قال ابن هشام معلقاً على بيت الشاعر:" فأكد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إنَّ) على محله من الرفع بالابتداء؛ لأنَّ الطالب للمحل قد زال[5]).

فتعين أن تكون توكيداً للضمير المستكن في عندك وفصل بينهما بـ(الدهر) للضرورة[6]، ومثل هذا البيت ما روى عن سيبويه قوله: (مررت بقوم مع فلان أجمعون) [7]

ثانياً: كما استدلوا بأن الضمير يعطف عليه[8]، كقول الشاعر:

١٢٤- أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ * عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ[9]** -

---

(١) وردت هذه الأدلة في شرح الكافية للرضى ٢١٦/١، ٢١٨.

(٢) سبق تخريجه ص٣٠٠.

(٣) الأمالى الشجرية ٥/١،

(٤) الأمالي الشجرية ٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح١٦٦/١، وحاشية الصبان ٢٩٤/١.

(٥) مغني اللبيب لابن هشام ٥١١/٢.

(٦) حاشية الصبان ٢٩٤/١.

(٧) الكتاب ٥٧/٢، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص١١٣.

(٨) شرح الكافية للرضي ٢١٦/١.

(٩) البيت من الوافر وهو للأحوص في شعره ص ١٨٥، وهو من شواهد الخصائص ٣٨٨/٢، وشرح الكافية للرضي ٢١٧/١، ٢١٨، والمغني ٦٧١/١، ٤٥٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح ١/ ٣٤٤، وهمع الهوامع ٣٩/٣، ٣٤٠.

ذات عرق: اسم مكان بالحجاز، والمعنى أنه ينادي من يتغزل بها فيقول: أيتها المرأة المقيمة في ذات عرق السلام عليك ورحمة الله.

(فرحمة الله) معطوف على الضمير المستكن في (عليك) الراجع إلى السلام؛ لأنه في التقدير: السلام حصل عليك، فحذف حصل ونُقِل ضميره إلى (عليك) واستتر فيه، ولو كان الفعل محذوفاً مع الضمير للزوم العطف بدون المعطوف عليه.

- **من خلال ما سبق يتضح أنَّ** النحويين اختلفوا في الضمير المستكن في المحذوف، فالسيرافى يرى أنه داخل في الحذف ، ويرى غيره من النحاة – وهو اختيار الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – أن الضمير قد نقل إلى الظرف والمجرور.

وأرى **أَنَّ** اختيار الشيخ جمال الدين بن إياز – رحمه الله – الرأي القائل بأن الضمير قد نقل إلى الظرف والمجرور، فصار مرفوعاً بهما، كما كان مرفوعاً بالفعل هو الأولى بالقبول والترجيح وذلك لأمور منها:

أولاً: قوة أدلته المدعومة بالسماع الوارد عن العرب شعراً ونثراً.

ثانياً: اختيار أكثر النحاة له[1]، وتصحيحهم إياه[2].

= الشاهد فيه قوله: عليك ورحمة الله السلام حيث إن قوله ورحمة الله عطف على الضمير المستكن في (عليك) الراجع إلى السلام والتقدير: السلام حصل عليك، فحذف حصل ونقل ضميره إلى (عليك) واستتر فيه، ولو كان الفعل محذوفاً للزم العطف بدون المعطوف عليه.

(١) كالفارسي، وابن جنى، وابن يعيش، وابن أبي الربيع، وابن هشام.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح ٥٣٧/١ .

٥ – الخلاف في عمل (كي) النصب والجر.

(كي) حرف معناه العلة والغرض ، فإذا قلت : قصدتك كي تثيبني ، فهم من ذلك أن الغرض إنما هو الثواب ، وهو علة لوجوده ، واختلف فيها هل يجوز أن تعمل الجر؟ أجازه البصريون ، ومنعه الكوفيون .

يقول ابن إياز – رحمه الله – فيذلك : "... وأما (كي) فعند البصريين لها ثلاثة أحوال : تارة تكون حرف جر كاللام ، قال جميل بن معمر العذري :

١٢٥– فَقَالَتْ : أَكُلَ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً * لَسَانَكَ كَيمَا أَنْ تَغُرَ وَتَخْدَعَا** [١]

فهذه كاللام لظهور أن بعدها ، وتارة تكون حرف نصب ... ، لدخول اللام عليها ، ولا يدخل حرف الجر علي مثله ، وتارة يحتمل الأمرين كقولك : جئتك كي تكرمني فيجوز أن تكون جارة والناصب مضمر، ويجوز أن تكون ناصبة.

وقال الكوفيون هي حرف نصب دائما ... والذي حمل أئمة البصرة علي اعتقاد كونها حرف جر قولهم : كيمه ، قالوا فإسقاط ألف ما الاستفهامية عند دخول كي عليها يدل علي أنها حرف جر كقولهم : (لمه) و(فيمه) و(عمه) أهـ [٢] .

من خلال هذا النص يتبين أنَّ ابن إياز – رحمه الله – قد اختار رأي البصريين في أن (كى) تأتي للنصب والجر وقد تحتمل الأمرين وذكر أدلة السماع علي ذلك .

**** الدراسة والمناقشة :**

اختلف النحويون في عمل (كي) النصب على مذاهب :

أولاً: مذهب البصريين:

وذهب البصريون : إلي أنها يجوز أن تكون حرف جر[٣] بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً [٤].

---

(١) هذا البيت من الطويل وهو لجميل في ديوانه ص ١٢٥ ، والمفصل للزمخشري ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٩ ، ١٦ والخزانة للبغدادي ٢٤٤/٣ ، ٥٨٤ ، ٣٧٩/٤ ، وبلا نسبة عند ابن مالك في شرح التسهيل ١٤٨/٣ ، والجنى الداني للمرادي ص ٢٦٢ ، وشرح الألفية لابن الناظم ٣٥٥ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٢٦٢/١.

(٢) المحصول فى شرح الفصول ٤٨٣/١ ، ٤٨٤.

(٣)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٨) ٩٩/٢، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٤ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ١٦٤٥/٤.

(٤) المغني لابن هشام ٢٠٦/١.

حجتهم : قالوا إن دخولها علي الاسم – ما الاستفهامية – كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها فيقولون : (كيمه) ، كما يقولون :(لمه) [١].

فـ(كى)بلا شك هنا جارة ؛ لأنها دخلت علي ما الاستفهامية ، ونواصب الأفعال لا تدخل علي الأسماء[٢] .

وجه الاستدلال من كيمه والدليل علي أن ما في موضع جر:

أنه تقرر من كلام العرب أن الألف من (ما) الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت في موضع جر ، واتصل بها الحرف الجار ، كقولهم : (لم)، (بم)، (فيم).

قال تعالي : (....لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ) [٣] وقال تعالي : (فَبِمَ تُبَشِّرُونَ) [٤]

وقال تعالي (فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ) [٥].

فلما حذف : الألف منها في قولهم :(كيمه)، كما يحذف مع حرف الجر ، دل علي أنها حرف جر، وإنما حذفت مع حرف الجر ، لأنها صارت معه بمنزلة كلمة واحدة فحذفت للتخفيف ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف ، فصارت : كيمه ، ولمه ، وفيمه[٦].

يقول سيبويه : وبعض العرب يجعل (كي) بمنزلة (حتى)، وذلك أنهم يقولون : (كيمه) في الاستفهام فيعملونها في الأسماء كما قالوا : حتى مه ، حتى متي ، و(لمه)، فمن قال:(كيمه) فإنه يضمر (أن) بعدها ، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه ، فإنها عنده بمنزلة أن ، وتدخل اللام عليها كما تدخل علي أن ، ومن قال:(كيمه) جعلها بمنزلة اللام[٧] وبمثل هذا قال المبرد [٨].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٨) ١٠٠/٢، والمسائل الخلافية للعكبري ص ١٥٨، شرح المفصل لابن يعيش ١٨/٧.

(٢) البسيط لابن أبي الربيع ٢٣١/١.

(٣) من الآية (٢) سورة الصف.

(٤) من الآية (٥٤) من سورة الحجر.

(٥) من الآية (٤٣) من سورة النازعات .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٨) ١٠٠/٢ بتصرف ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤/٩.

(٧) الكتاب ٦/٣.

(٨) المقتضب ٨/٢ ، ٩.

ثانيا : مذهب الكوفيين:

ذهب الكوفيون إلي أنَّ (كى)ناصبة للفعل المضارع دائماً ، ولا يجوز أن تكون حرف خفض[١]

حجتهم :

أنها من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء فلا يجوز أن تكون حرف خفض ، لأن حرف الخفض من عوامل الأسماء[٢] .

واستدلوا علي أنها لا تكون حرف خفض بدخول اللام عليها في نحو :

جئتك لكن تكرمني ، فاللام حرف خفض ، وحرف الخفض لا يدخل علي مثله .

وأما قول الشاعر :

١٢٦- فَلَا وَاللهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِى * ولا لِلِمَا بِهِم أَبَداً دَوَاءٌ** [٣].

فمن الشاذ الذي لا يعول عليه ، ولا يؤخذ به بالإجماع[٤] .

ولا يجوز أن يقال : إن الدليل علي أنها حرف خفض دخولها علي(ما)الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر نحو : كيمه ، كما يقال : لمه ؟

وذلك لأنَّ (مه) من (كيمه) ، ليست مخفوضه ، وإنما هي في موضع نصب بفعل محذوف علي المصدر ، والتقدير ، كي تفعل ماذا؟

وتقال عند ذكر كلام لم يفهم ، يقول القائل : أقوم كي تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم، فيقول : كيمه ؟ يريد كي تفعل ماذا ؟ ثم حذفت تفعل ، فـ(مه) في موضع نصب وليس لـ (لكى) فيه عمل [٥].

---

(١) الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى مسألة (٧٨) ٢/٩٩، وشرح الكافية للرضي ٤/٥٠ ، وشرح الكافية لابن القواس ٢/٥١٠ ، ومغني البيب لابن هشام ١/٢٠٦.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنبارى مسألة (٧٨) ٢/٩٩، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٥٠.

(٣) من الوافر لمسلم بن معبد الوالبي في الخزانة ٢/٣٠٨ ، الدرر ٥/١٤٧ ، وغير منسوب في المحتسب ٢/٢٥٦ ، والإنصاف مسألة(٧٨)٢/٩٩ ، مغني اللبيب١/٢٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥.
والشاهد قوله :(لِلِمَا) واستدل به الكوفيون على أن كي ليست جاره لدخول لام الجر عليها ، لأن حرف الخفض لا يدخل على مثله ، أما هذا البيت فهو شاذ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٨) ٢/١٠٠، والمسائل الخلافية للعكبري ١٥٨.

(٥)الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري مسألة (٧٨) ٢/١٠٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/١٥.

ردّ مذهب الكوفيين :

وأخذ البصريون في رد مذهب الكوفيين فقالوا : قولهم : إنَّ(كي) من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء ، قال الأنباري : " جوابه : هل هذا الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال ، أوفي بعضها ؟

فإن قالوا في كل الأحوال ، فلا نسلم ، وإن قالوا في بعضها سلمنا، وبيان ذلك : أن كي علي ضربين :

أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام ،كقولك : جئتك لكي تكرمني .

وقال تعالي (لِّكَيْلَا تَأْسَوْاْ) [1] فـ(كى) ناصبة وليست حرف جر ؛ لأن حرف الجر لا يدخل علي مثله ، وهذا لا إشكال فيه .

الثاني : أن تكون حرف جر كاللام نحو: جئتك كي تكرمني ، فـ (كى) بمنزلة اللام والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة ، كما ينصب بعد اللام ، وحذفت فيها طلباً للتخفيف. والذي يدل علي أنها بمنزلة اللام أنها في معناها فلا فرق بين قولك : جئتك كي تكرمني ، وبين قولك : جئتك لتكرمني ، وإذا كانا بمعني واحد ، فلا معني لترك الظاهر لشئ لم يقم عليه دليل ، فدل علي أنها تكون حرف جر ، كما تكون حرف نصب ، فهي وإن كانت حرفاً واحداً إلا أنها نزلت منزلة حرفين ، وذلك كما قلت في حتى : بأنها تنصب في حال من غير تقدير ناصب ، وتخفض الاسم في حال من غير تقدير خافض، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم ، فكذلك هاهنا[2].

ومما يرد قولهم قول الشاعر:

١٢٧- فَأَوْقَدْتُ نَارِي كَي لِيُبْصَرَ ضَوْؤُهَا ** .....** [3].

---

(١) الآية (٢٣) من سورة الحديد.

(٢) الإنصاف ١٠٢/٢ بتصرف.

(٣) صدر بيت من الطويل وعجزه : واخرجت كلبي وهو في البيت داخله " لحاتم الطائي " في شرح التسهيل لابن مالك ١٧/٤ ، مغني اللبيب لابن هشام ٢٠٧/١ ، وغير منسوب عند الأشموني ٤١٢/٣.

والشاهد قوله : كي ليبصر ، فكي هنا يتعين كونها جارة بمعنى اللام ، لوجود اللام بعدها ، لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه.

وقول الآخر :

١٢٨- **كَي لِتَقْضِينِي رُقَيَةُ مَا *** وَعَدَتْنِي غَيَر مُخْتَلَس**[١]

وذلك لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه [٢] ، فبطل القول بأنها مصدرية ناصبة دائماً .

وقولهم : إنَّ (مه) في موضع نصب فباطل ؛ لأنها لو كانت في موضع نصب لكان ينبغي ألا يحذف الألف من (ما) لأنها لا يحذف منها الألف إلا إذا كانت في موضع جر[٣].

وقولهم : إن التقدير : كي تفعل ماذا فحذف الفعل فيه ، مخالفة لعدة أصول :

أحدهما : حذف الصلة وإبقاء معمولها – أي حذف الفعل وبقاء(ما).

الثاني : كثرة الحذف .

الثالث: إخراج(ما)الاستفهامية عن الصدر بتقديم الفعل عليها .

الرابع : حذف ألف(ما) الاستفهامية في غير الجر.

الخامس : حذف الفعل المنصوب وبقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت [٤].

فإن قالوا : قد ورد حذف المنصوب وبقاء ناصبه كما في صحيح البخاري في تفسير قوله تعالى (وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ) [٥] قال:(كيما فيعود) [٦] أراد: كيما يسجد فحذف المنصوب ،وأبقي الناصب .

فجوابه : إن ثبت حذف " يسجد " فهو غريب ولا يقاس عليه [٧].

---

(١) من المديد لعبيد الله بن قيس الرقيات : في ديوانه ص ١٦٠ ، والعيني ٣٧٩/٤ ، وتصريح بمضمون التوضيح٢٩٢/٤ ، وبلا نسبة عند الرضي : شرح الكافية ٤٩/٤ ، الأشموني ٤١١/٣.

(٢) المغني لابن هشام ٢٠٧/١ ، الأشموني ٤١٢/٣.

(٣) الإنصاف للأنباري مسألة(٧٨)١٠٢/٢

(٤) التصريح للشيخ خالد ٢٩٢/٤ ، المغني لابن هشام ٢٠٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٥٠/٤.

(٥) الآية(٢٢)، سورة القيامة .

(٦) جزء من حديث طويل ، أخرجه البخاري كتاب التوحيد ٧٧٩/٩ ، عن أبي سعيد الخدري برواية : كيما يسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً ، ببقاء الفعل المنصوب .

قال ابن حجر : وكأنه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة ، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقعت عليها حتى إن ابن بطال ذكرها بلفظ كي يسحب بحذف ما ، فتح الباري ٥٢٦/١٣.

(٧) مغنى اللبيب لابن هشام ٢٠٧/١ ، والجنى الداني للمرادي ٢٦٣ ، والتصريح للشيخ خالد ٢٩١/٢ .

وقولهم : إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم، فيقول القائل : أقوم كي تقوم فيسمعه المخاطب فلم يفهمه ، فيقول : كيمه؟

فجوابه : لو كان كذلك لجاز أن تقول : أن مه ، ولن مه ، و، إذن مه ، إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل ، كما يقال : كيمه [1] لأنه إنما يسأل عن مصدر، والمصدر في الأفعال بعد هذه الحروف التي هي :

أن ، لن ، إذن ، كي ، واحد فلما لم يقل ذلك ، واختص به كي دون غيرها ، دل على بطلان ما ذهبوا إليه [2].

ثالثاً:مذهب الأخفش:

هذا وقد نسب إلي الأخفش القول بأن (كي) في جميع استعمالاتها حرف جر، والنصب بعدها بـ(أن) مضمرة أو ظاهرة [3].

قال الشيخ خالد الأزهري : ورد بقوله تعالي : (لِّكَيْلَا تَأْسَوْا) [4] فإن زعم أن (كي) تأكيد للام كقوله :

١٢٩- ..... *** **وَلَا لِلمَا بِهِم أَبَداً دَوَاءٌ** [5]

رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج علي الشاذ أ هـ [6] .

من خلال ما سبق يتضح أنَّ النحاة اختلفوا في عمل (كي) النصب والجر فذهب البصريون إلي أنها يجوز أن تكون حرف جر، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنها لا تكون إلا حرف نصب ، ونسب إلى الأخفش القول بأن (كي) في جميع استعمالاتها حرف جر ، وأن النصب بعدها بأن مضمرة.

وأرى أَنَّ ما اختاره ابن إياز من ترجيح مذهب جمهور البصريين من أن (كي) حرف يستعمل للجر والنصب هو الراجح وذلك :

١- لورود السماع به فهو مؤيد بالاستعمال العربي ، فكان أولي بالإتباع.

٢- رأى الكوفيين فيه تكلف وتأويل، بخلاف رأي البصريين فهو خال من التأويل .

---

(١) الإنصاف للأنباري مسألة(٧٨)١٠٢/٢.

(٢) السابق .

(٣) شرح الكافية للرضي ٥٠/٤ ، شرح الكافية لابن القواس ٥١٠/٢ ، وشرح الأشموني ٤١٢/٣.

(٤) الآيه(٢٣) سورة الحديد.

(٥) عجز بيت من الوافر سبق ذكره ص٣٠٦.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢٩٠/٤.

٦- العامل في الاسم المجرور بعد الواو المضمر بعدها (رُبَّ).

اختلف النحاة في الاسم المجرور بعد الواو المحذوف بعدها(رُبَّ) ، ففريق يرى أن الواو تجر بنفسها ، فالجر بها لا بـ (رُبَّ) المحذوفة ، وفريق آخر من النحاة يرى أن واو (رُبَّ) لا تعمل ، وإنما العمل لـ(رُبَّ) مقدرة .

قال الشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله – في هذه المسألة :

" قال: [1]وربما أضمرت إذا نابت عنها (الواو) كقول الشاعر :

١٣٠- وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ[2] .

وربما نابت عنها (بل) كقول الشاعر :

١٣١- بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفَجَاجِ قَتَمُهُ [3].

أقول : " تحذف (رُبَّ) وينوب عنها أحد ثلاثة أحرف : الأول وهو الكثير : الواو كالبيت الذي أنشده ، واختلف في جر الاسم فعند سيبويه جره برب المضمرة ، وحجته التمسك بالأصل ، وأنَّ الواو حرف عطف وهو لا يعمل ، وأنَّه لو جر بها لجر بواو المصاحبة وأنَّ رُبَّ يجوز ظهورها معها ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، وأنَّه يلزم من الجر بالواو دخوله على المضمر وكفه بما ، وفيه نظر ، وأقول : إعمال حرف الجر مع الحذف على خلاف الأصل ، فقلنا : الجر بالواو ليكون الجار موجوداً ، وذلك هو الأصل ، وأما قوله : الواو حرف عطف ، فيقال : لا نسلم ؛ لأنه لو كان كذلك لما وقع في صدر الكلام في قوله : (بَلَدٍ) ، وأبو على أعجبه هذا واستشكل به قول سيبويه ، ومع تسليم ذلك فحيث ناب صار له حكم آخر كـ(واو القسم) ، وأما الجر بواو

---

(١) أي ابن معط في الفصول الخمسون ص ٢١٥.

(٢) من الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤ ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٣٥٣/٢ ، والجنى الداني ص ١٤٧ ، وغير منسوب في الكتاب ٢١٠/٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٦/٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١١/١ ، المساعد لابن عقيل ٢٩٧/٢ ، والبسيط ٨٦٩/٢.

القاتم : المتغير ، وقيل : الذي عليه قتمه وهو غباره ، الأعماق : النواحي القاسية ، وعمق كل شئ قعره ومنتهاه . الخاوي : الذي لا شئ فيه ، المخترق الواسع من الفلاة .

والشاهد فيه قوله : " وقاتم ، وهو مجرور بإضمار (رب) بعد الواو ، وهذا مذهب سيبويه .

(٣) من الرجز المشطور ، وبعده ، لا يشتري كتانه وجهرمه ، لرؤبة في الديوان ص ١٥٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢٧٣/١ ، وغير منسوب في: شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٣٦/٢ ، والفجاج : الطرق ، القتم : الغبار

والشاهد : إضمار(رُبَّ) بعد (بل) .

المصاحبة نائبة عن اسم وليس حقه العمل وجواز الظهورلايمنع من النيابة ، وذلك لأنه إذا جعل نائباً فلا يجوز الإظهار ، وأما إذا لفظ بـــ(رُبَّ) وأخلصت الواو للعطف جاز ، وهذا كما تقدم من أن العامل في الظرف لا يظهر متى أنبت عنه" أ.هـــ [1]

من خلال النص السابق يتضح رأي الشيخ جمال الدين ابن إياز والذي يـــرى فيـــه أن الواو هوالذي يعمل الجر فيما بعده، وليس (رُبَّ) المحذوفة .

** **الدراسة المناقشة :**

اختلف النحويين في الاسم المجرور بعد الواو المحذوف بعدها (رُبَّ) على مذهبين .

المذهب الأول:

مذهب الخليل [2]، وسيبويه [3]، وهو مذهب البصريين[4] – عدا المبرد – وبه قال ابـــن السراج [5] أن الاسم مجرور بـــ (رُبَّ) المضمرة ، وأن الواو حرف عطف لا عمـــل لها وإنما هي عاطفة ، عطفت (رُبَّ) ومجرورها على ماقبلها من الكلام ، وإلي هـــذا ذهب الفارسي[6] ، والسيرافي[7] ، وابن جني [8]، وصحح هذا المذهب ابن مالـــك [9]، والمرادي[10] ، وابن هشام[11] ، وابن عقيل[12] ، والزبيدى[13].

قال شيخ النحاة سيبويه : " وإذا أعملت العرب شيئاً مضمراً ، لم يخرج عن عمله مظهر في الجر ، والنصب ، والرفع ، تقول : وَبَلَدٍ ، تريد : ورُبَّ بلدٍ[14] .

---

(١) المحصول في شرح الفصول ٥٤٩/٢ ، ٥٥٠ .

(٢) الجمل المنسوبة للخليل ص ٢١٠ ، ٣٠٤ .

(٣) الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٦٣ ، ١٦٣/٢ ، ١٦٤ ، ٩/٣ – ١٠٣ – ١٠٤ – ١٢٨ – ٤٩٨ .

(٤) معاني الحروف للرماني ص ٤٦ ، الإنصاف في مسائل الخـــلاف مســـألة (٥٥) ١/ ٣٥٠ ، ارتشـــاف الضرب ١٧٤٦/٤ ، الجنى الداني ص ١٥٤ ، ائتلاف النصرة للزبيدي ص ١٤٥ .

(٥) الأصول ٤٢٠/١ .

(٦) الإيضاح ٢٠٢ ، والمسائل البصريات ٦٩٧ – ٦٩٩.

(٧) شرح أبيان سيبويه ٣٨٦/١ .

(٨) الخصائص ٢٨٥/١ ، وسر صناعة الإعراب ٦٣٨/٢.

(٩) شرح التسهيل ١٨٩/٣.

(١٠) الجنى الدانى ١٥٤.

(١١) مغني اللبيب ١٥٦/١.

(١٢) المساعد ٢٩٧/٢.

(١٣) ائتلاف النصرة ١٤٥.

(١٤) الكتاب ١٠٦/١ ، ٢٦٣١.

وقال ابن جنى : فإن قيل : فبم الجر بعد واو رُبَّ أبـ (رُبَّ) المحذوفـة ، أم بـالواو النائبة عنها؟!

فالجواب : أن الجر بعد هذه الواو إنما هو بـ (رُبَّ) المرادة أ.هـ[1]

قالواوعند أصحاب هذا المذهب عاطفة ، وجعلها بعضهم حرف ابتداء[2] .

وهؤلاء يحتجون بأن الواوحرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئاً ؛ إذْ الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملاً ، وإذا لم يكن عاملاً وجب أن يكون العمل لرب المقدرة . والذي يدل علي أنها واو العطف ورُبَّ مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها نحو : ورُبَّ بلد [3].

ومما احتج به هؤلاء العلماء ـ أيضاً ـ : أنه قد جاء الجر بـ(رُبَّ)مضمرة دون أن يسبقها شئ[4] ومن ذلك قول الشاعر:

١٣٢- رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهِ * كِدْتُ أَقْضِى العُمْرَ مِنْ جَلَلِهِ[5].**

فالشاعر أعمل (رُبَّ) وهي مضمرة ، وجاء الاسم مجروراً بها دون أن يسبقها شئ، والتقدير : " رُبَّ رسم دارٍ " ، وهذا يدل علي أن العمل لـ " رُبَّ" ، إذا كانت مضمرة بعد الواو .

- كذلك أن الواو لولم تكن عاطفة لجاز دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم ، ولا يقال : لم تدخل واو العطف عليها كراهة اتفاق اللفظين ؛ لأنها دخلت في الواو التي هي بدل من الباء في القسم فى نحو: سأجتهد ووالله لأَفُوزَنَّ ؛ إذْ جامعت الواو العاطفة واو القسم مع اتفاق لفظيهما [6].

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٣٧/٢ - ٦٣٨.

(٢) رصف المباني ص ١٩٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٥٥) ،و ائتلاف النصرة ص ١٤٥.

(٤) معاني الحروف ص ٦١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١/ ٤٧٩ .

(٥) من الخفيف ، وقائله جميل بثينة ، والبيت في ديوانه ص ١٨٧ ، وروى الحياة ، بدلاً من العمر ، وورد فى المساعد ٢٩٦/٢ ، والتصريح ٩١/٣ ، وبلا نسبة في معاني الحروف ص ٦١ ، والإنصاف مسألة (٥٥) ٣٥١/١ ، وشرح المفصل ٢٨/٣ ، وشرح التسهيل ١٨٩/٣ ، شرح الكافية للرضي ٣٠٥/٤.

رسم : بقايا الديار ، طلله : ما ارتفع من آثار الديار ، جلله : من أجله ، أو من عظمته في عيني .

والشاهد في قوله : " رسم دار" حيث عملت "رُبَّ" ، الجر مضمرة ولم يسبقها شئ ، وهذا على القول بأن العمل لها وهي مضمرة بعد الواو .

(٦) همع الهوامع ٣٨٤/٢ بتصرف

– ويدل – أيضا – علي أنَّ الواو للعطف وليست عاملة ، أن حرف العطف في غير هذا الموضع نائب عن الفاعل دال عليه ، وليس بمتول للعمل دونه ، وذلك نحو : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيداً وبكراً ، ومررت بسعيد وخالد فلو كانت ناصبة لم تكن جارة ، وهي بلفظ واحد ، ولو كان رافعة لم تكن جارة، ومما يدل علي أن العمل فيما بعد حرف العطف إنما هو لما ناب الحرف عنه ودلَّ عليه من العوامل، إظهارهم العامل بعده نحو : ضربت زيداً ، وضربت بكراً ، فالعمل إذن إنما هو للعامل المراد لا للحرف العاطف[1].

المذهب الثاني:

ما نقل عن الكوفيين[2] ، وهو مذهب المبرد [3]من البصريين ، ويرى أصحابه أن واو رُبَّ تجر بنفسها لنيابتها عن رُبَّ ، فلما نابت عنها عملت عملها .

قال المبرد : " واحتجوا بإضمار (رُبَّ) ..... وليس كما قالوا ، لأن الواو بدلٌ رُبَّ أ.هـ [4]

وفي موضع آخر قال : " الواو من مخرج الباء ومخرجهما جميعاً من الشفة ، فلذلك أبدلت منها كما أبدلت من رُبَّ أ.هـ [5].

وهؤلاء يحتجون بأن الواو نابت عن رُبَّ فعملت عملها كما نابت عن الباء في القسم فعملت عملها ، ولا يحذف حرف الخفض دون أن يبدل منه شئ [6].

– واستدلوا على ذلك بافتتاح القصائد بها فقالوا : حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ومع ذلك نرى الشاعر يبتدئ بالواو كقوله:

١٣٣ – وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ[7]

---

(١) سر صناعة الإعراب ٦٣٨/٢ ، بتصرف.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٥٥) ٣٥٠/١ ، واللباب ٣٦٥/١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣٠٨/٤ ، وارتشاف الضرب ١٧٤٦/٤ ، وائتلاف النصرة ص ١٤٥ .

(٣) المقتضب ٣١٨/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٦١ ، ومغني اللبيب ٤١٧/٢.

(٤) المقتضب ٣٤٦/٢ – ٣٤٧ .

(٥) السابق ٣١٨/٢.

(٦) المقتضب ٣١٩/٢ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، والإنصاف مسألة (٥٥) ٣٥٠/١ ، وائتلاف النصرة ١٤٥.

(٧)سبق تخريجه صـ٣١٩ .

وقوله : ١٣٤- وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ *** ..... [١].

وما أشبه ذلك فدل على أنها ليست عاطفة .

- وقد أجاب البصريون عن ذلك بما يلي:

- أن الواو ليست نائبة عن(رُبَّ)وليست عوضاً عنها كذلك ؛ لأنه قد ورد الجر بـ رُبَّ مضمرة ولم يسبقها شيء ـ كما سبق ـ ولم يعوض منها شئ ، ولو كانت عوضاً عنها أو بدلاً منها لما جاز أن تجامعها ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض [٢].

وقولهم : صارت كواو القسم لما نابت عن الباء عملت عملها فكذلك هنا فجوابه : أن بين الموضعين فرقاً ، وذلك أن الواو في القسم بدل من الباء ، وواقعة موقعها ، وليست الباء مقدرة بعد الواو ، كما يقدر العامل بعد حرف العطف ، ألا ترى أن من قال : قام زيد وقام عمرو ، وأظهر العامل بعد حرف العطف لم يجز على وجه من الوجوه أن يقول : وبالله لأقُومَنَّ ، على أن تكون الواو للقسم ، وإنما هي هنا عطف وحرف القسم هو الباء بعد الواو ، والواو ليست للقسم أما حرف العطف فهومع إظهار العامل بعده وحذفه ، حرف عطف ، ألا تري أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، فالواو حرف عطف وإذا قلت قام زيد وقام عمرو ، فالواو أيضا حرف عطف وليست الواو في : (والله لأقومن ، هي الواو التي في : وبالله لأقومن ، فلما كانت الواو في القسم بدل من بائه حتى لا تظهر معها ، جرت في العمل مجراها ، وليست كذلك واو العطف ، فلذلك جاز أن تكون الواو في القسم عاملة ، ولم يجز أن يكون حرف العطف عاملاً [٣].

وقولهم : إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ونحن نري الشاعر يبتدئ بالواو في أول القصيدة .

فجوابه : أن هذه الواو واو عطف وإن وقعت في أول القصيدة ؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر، أو على بعض ما في نفسه ، وهذه طريقة العرب في أشعارهم [٤].

---

(١) من مشطور الرجز وبعده : إلا اليعافير وإلا العيس،وهو لجران العود عامر بن الحارث في التصريح ٥٦٠/٢ ، الخزانة ١٥/١٠ ، وغير منسوب في الكتاب ٢٦٣/١ ،ومعاني القرأن ٢٨٨/١ ، والمقتضب٣١٨/٢، الانصاف مسألة (٣٥) ٢٥٢/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٤/٤.

الأنيس : ما يؤنس به اليعافير : جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية ، العيس : الإبل البيض .

(٢) معاني الحروف للرماني ص ٦١.

(٣) سر صناعة الإعراب لابن جني ٦٣٨/٢ بتصرف.

(٤) الإنصاف مسألة(٥٥)٣٥٤/١ ، اللباب ٣٦٦/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ١٨٩/٣.

فيأتون بالشعر بعد خطب يجري ، أو خطاب يتصل ، ويبدأون القصيدة معطوفة بالواو علي ما تقدمها من الكلام ، ويدل علي ذلك قولهم في أول الرسائل : أما بعد فقد كان كذا وكذا ، فكأنه قال : أما بعد ما نحن فيه أو بعدما كنا بسبيله لقد كان كذا وكذا ، فاستعمالهم لفظ (بعد) هنا يدل علي ما ذكرناه عنهم من أنهم يعطفون القصيدة على ما قبلها من الحال والكلام [1].

ويدل كذلك على أنها في أول القصيدة عاطفة ، أن واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل علي واو القسم [2] .

يقولون : (ووالله) قال الشاعر :

١٣٥- وَوَاللهِ لَوْلَا تَمْرُهُ مَاحَبَبْتُهُ * وَلَا كَانَ أَدْنَى مِنْ عُبَيْدٍ وَمَشْرِقِ** [3].

من خلال ما سبق يتضح أن النحاة اختلفوا في العامل في الاسم المجرور بعد الواو المضمر بعدها (رُبَّ) فالبصريون يرون أنَّ الجر يكون بـ(رُبَّ) ، واختار هذا المذهب وصححه كثير من النحاة كابن مالك ، والمرادي ، وابن هشام ، وابن عقيل ، والزبيدي وغيرهم .

والكوفيون ومعهم المبرد ، والشيخ جمال الدين ابن إياز – رحمه الله– يرون أن الواو هي التي تعمل الجر بنفسها لنيابتها عن (رُبَّ) فلما نابت عنها عملت عملها .

وأرى أَنَّ المذهب القائل بأن الجر بـ(رُبَّ) مضمرة بعد الواو هو الراجح ، وذلك لموافقته الأصول ، وصحة المعنى مع تقدير (رُبَّ) ، ولورود إضمار (رُبَّ) مع غير الواو من أحرف العطف .

- أما ما ذهب إليه ابن إياز موافقاً الكوفيين ، والمبرد ، فهو قول مرجوح ، وذلك لأن نيابة الحروف بعضها مناب بعض مما لا يطرد ولا ينقاس ، ولعدم صحة دخول واو العطف على واو (رُبَّ) مما يدل على أنها في الأصل هي الواو العاطفة ، والواو العاطفة لا تعمل شيئاً ، فَدَلَّ ذلك على أن العمل لـ (رُبَّ) لا للواو .

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ٦٣٧/٢ .

(٢) مغني اللبيب٤١٧/٢ .

(٣) من الطويل ، وهو غير منسوب في : مغنى اللبيب٤١٧/٢ ، والشاهد فيه قوله : ووالله ، حيث دخلت واو العطف على واو القسم ، واستشهد به على أن الواو في أول القصائد عاطفة ؛ لِأَنَّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسم .